وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

# جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي_ تبسة_

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**الرقم التسلسلي: ...../ 2025**

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )**

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص:مالي و نقدي

**المذكرة موسومة بـ :**

# التحول الرقمي المصرفي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر


**من إعداد:**

- **ترايعية ايمان**

**إشراف الأستاذة :**

- **محجوب آسية**


**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د. براهمي خالد | أستاذ تعليم عالي | رئيسا |
| د . محجوب آسية | أستاذة محاضر قسم _أ_ | مشرفا ومقررا |
| أ.د. مهري عبد المالك | أستاذ تعليم عالي | عضوا ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2024_2025**

# شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و الصلاة و السلام على سيد الخلق محمد ﷺ و بعد:

من جعل الحمد خاتمة النعمة جعله الله فاتحة المزيد ، تسجد الطالبة شكرا للمولى عز وجل على توفيقها في اتمام هذه المذكرة ، كما تتقدم بجزيل الشكر الى المشرفة الاستاذة **الدكتورة محجوب آسية** على قبولها الاشراف على هذا العمل البحثي ، و على توجيهاتها المستمرة في سبيل اتمام في الوقت المحدد ، كما نتوجه بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة العمل.

كما نتقدم بالشكر الى كافة أساتذة جامعة الشيخ العربي التبسي بتبسة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من أفدنا بنصائحه في هذا و كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

# إهداء

فظلكم يا والديا

عمني حتى اللجو

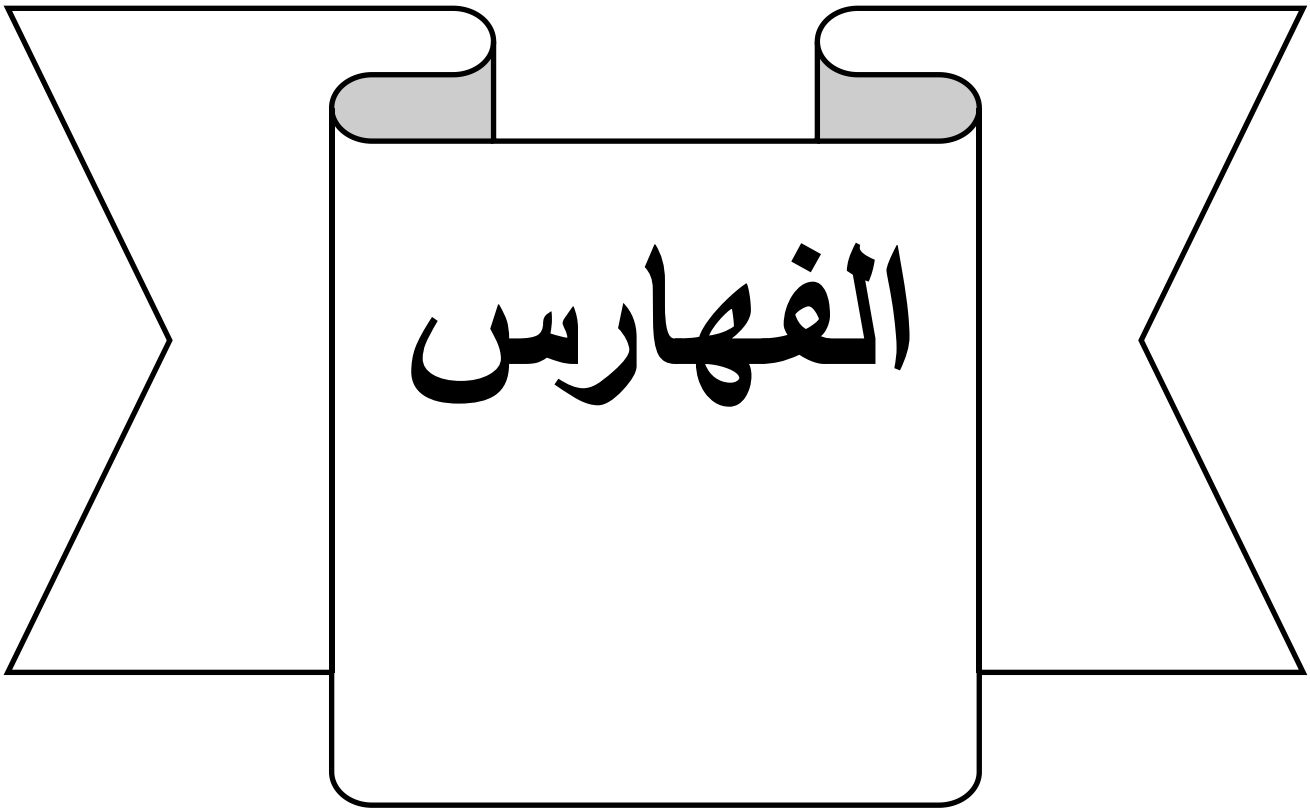
الفهارس

# I. فهرس المواضيع


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر و التقدير** | |
| **الاهداء** | |
| **فهرس المواضيع** | I ، II |
| **فهرس الجداول** | III |
| **فهرس الاشكال** | III |
| **مقدمة** | 01 _07 |
| **الفصل الاول : الاطار المفاهيم للشمول المالي و التحويل الرقمي** | 08 |
| **تمهيد** | 09 |
| المبحث الاول : مدخل نظري للشمول المالي | 10 |
| المطلب الاول : مفهوم الشمول المالي | 10 |
| الفرع الاول: تعريف الشمول المالي | 10 |
| الفرع الثاني : أهمية الشمول المالي | 11 |
| الفرع الثالث : أهداف الشمول المالي | 12 |
| المطلب الثاني : المبادئ والتأثيرات المالية الاساسية للشمول المالي | 13 |
| الفرع الاول : مبادئ الشمول المالي | 13 |
| الفرع الثاني : التأثيرات المالية الاساسية للشمول المالي | 15_14 |
| المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي | 16 |
| الفرع الاول : أبعاد الشمول المالي | 18_16 |
| الفرع الثاني : مؤشرات الشمول المالي | 19 |
| المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التحول الرقمي | 20 |
| المطلب الاول : مفهوم التحول الرقمي | 20 |
| الفرع الاول : تعريف التحول الرقمي | 21_20 |
| الفرع الثاني : أهمية التحول الرقمي | 22_21 |
| الفرع الثالث : خصائص التحول الرقمي | 22 |
| المطلب الثاني : تقنيات و مستويات التحويل الرقمي | 22 |
| الفرع الاول : تقنيات التحول الرقمي | 24_23 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني : مستويات التحول الرقمي | 25 |
| المطلب الثالث : وسائل التحول الرقمي و متطلباته | 26 |
| الفرع الاول : وسائل التحول الرقمي | 27_26 |
| الفرع الثاني : متطلبات التحول الرقمي | 29_28 |
| المبحث الثالث : مساهمة التحويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي | 30 |
| المطلب الاول : سياسات تعزيز الشمول المالي | 30 |
| المطلب الثاني : آليات تعزيز الشمول المالي | 31 |
| المطلب الثالث : أهمية التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي | 33_32 |
| **خلاصة** | 34 |
| **الفصل الثاني : دراسة حالة الجزائر في مجال التحول الرقمي و تأثيره في تعزيز الشمول المالي** | |
| **تمهيد** | 36 |
| المبحث الاول : واقع الشمول المالي في الجزائر | 37 |
| المطلب الاول :تطور الشمول المالي في الجزائر | 39_37 |
| المطلب الثاني :جهود الجزائر في تعزيز الشمول المالي | 41_40 |
| المطلب الثالث : عوائق الشمول المالي في الجزائر | 44_41 |
| المبحث الثاني : واقع التحول الرقمي في الجزائر | 45 |
| المطلب الاول :تطور التحول الرقمي في الجزائر | 48_45 |
| المطلب الثاني : جهود الجزائر في تحقيق التحول الرقمي | 49 |
| المطلب الثالث : تحديات و فرص التحول الرقمي في الجزائر | 50 |
| الفرع الاول : تحديات التحول الرقمي في الجزائر | 50 |
| الفرع الثاني : فرص التحول الرقمي في الجزائر | 52_51 |
| المبحث الثالث : مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر | 52 |
| المطلب الاول : واقع التحول الرقمي المالي في الجزائر | 59_53 |
| المطلب الثاني :سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر | 60 |
| المطلب الثالث :تحديات التحول الرقمي المستقبلية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر | 62_61 |
| **خلاصة** | 63 |
| **خاتمة** | 68_65 |

| | |
|---|---|
| **قائمة المراجع** | 75_70 |
| **الملخص** | 77 |


## II. فهرس الجداول


| رقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1_2 | **تطور معدل الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011_2021** | **38** |
| 2_2 | **نسبة اقتراض البالغين من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان** | **39** |
| 3_2 | **نسبة الادخار للبالغين في المؤسسات المالية** | **39** |
| 4_2 | **نشاط الدفع الإلكتروني عبر الانترنت** | **55** |
| 5_2 | **عدد و مبلغ معاملات السحب و الدفع الالكتروني في الجزائر من سنة (2016_2023)** | **56** |
| 6_2 | **تطور عدد الدفع الالكتروني وأجهزة الصرف الالي البنكية العاملة بين سنتي(2014_2016)** | **57** |
| 7_2 | **تطور البطاقات المصرفية لسنتي (2021_2022)** | **59** |


## III. فهرس الأشكال


| رقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1_1 | **مخطط توضيحي يوضح العلاقة بين الشمول المالي و المتغيرات المالية** | **16** |
| 2_1 | **أبعاد الشمول المالي** | **18** |
| 3_1 | **تقنيات التحول الرقمي** | **24** |
| 4_1 | **مستويات التحول الرقمي** | **25** |
| 5_1 | **وسائل التحول الرقمي** | **28** |
| 1_2 | **تطور معدل الشمول المالي حسب مؤشر عدد البالغين المالكين لحسابات مصرفية في الجزائر خلال الفترة من 2011 الى 2021** | **38** |
| 2_2 | **يوضح مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر** | **46** |

| | | |
|---|---|---|
| 3_2 | **يوضح قيم معاملات المدفوعات الرقمية في الجزائر للفترة (2017_2026)** | **47** |
| 4_2 | **يوضح نسبة امتلاك بطاقة ائتمان في الجزائر سنة 2022 حسب الجنس** | **48** |
| 5_2 | **يوضح قيم معاملات التحويلات الرقمية في الجزائر للفترة (2022_2026)** | **49** |
| 6_2 | **حجم عمليات المقاصة الالكترونية لدفوعات ATCI** | **57** |

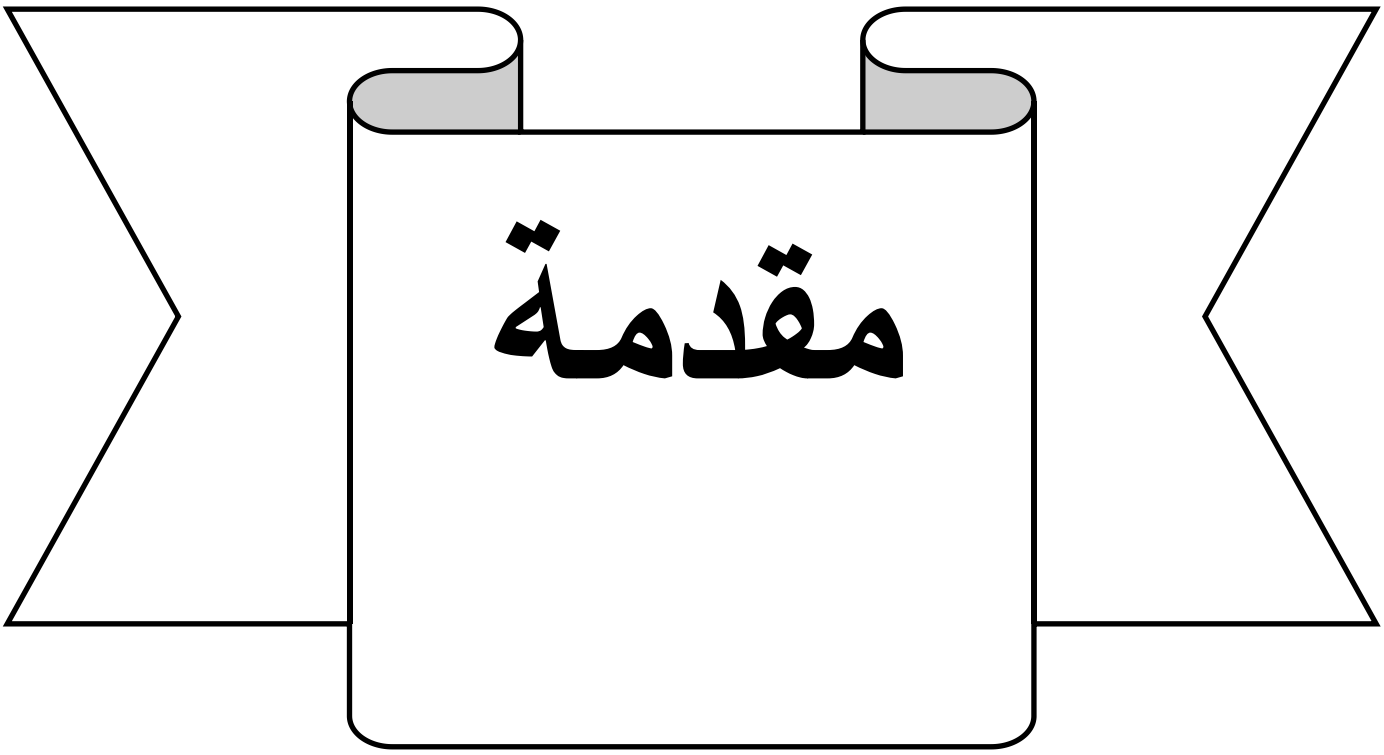
مقدمة

**مقدمة**

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة بسبب التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات ، مما أدى إلى ظهور ما يُسمى بـ"التحول الرقمي" كعنصر أساسي في تطوير اقتصاديات المعرفة والمجتمعات الحديثة، لم يعد التحول الرقمي مجرد خيار بل أصبح ضرورة استراتيجية نتيجة للتحولات السريعة في مجالات مختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، مما دفع الدول إلى إعادة تشكيل سياساتها التنموية لتناسب هذه التغيرات.

في هذا الإطار تسعى الجزائر مثل دول أخرى، إلى مواكبة هذا الاتجاه عن طريق اعتماد استراتيجيات رقمية تهدف إلى تحديث القطاعات المهمة وتحسين الخدمات العامة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا التحول هو تحقيق الشمول بأنواعه المختلفة: الشمول الرقمي والمالي، حيث يعتبر التحول الرقمي وسيلة فعّالة لتقليل الفجوات الجغرافية والاجتماعية، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الضرورية، خاصة في المناطق النائية والفئات الضعيفة ، إذ يشكّل التحول الرقمي عاملًا أساسيًا في إعادة صياغة أساليب تقديم الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها، مما يفتح آفاقًا واسعة لتحقيق الشمول المالي، الذي يُعد من الركائز الأساسية لتحقيق النمو المستدام وتقليص الفجوات الاجتماعية.

نجد أن الجزائر بدورها انخرطت، وإن بوتيرة متوسطة، في مسار التحول الرقمي للقطاع المالي، فقد أطلقت الحكومة برامج لتحسين البنية التحتية الرقمية، وبدأت البنوك والمؤسسات المالية تعتمد تدريجيًا على الخدمات المصرفية الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف، وإنشاء منصات رقمية لتوسيع قاعدة الزبائن ورغم هذه المبادرات، لا تزال الجزائر تواجه تحديات حقيقية تعيق تعميم الشمول المالي الرقمي، مثل ضعف التغطية البنكية في المناطق الريفية، نقص الثقافة الرقمية، ومحدودية الثقة في التعاملات الإلكترونية، من خلال تحليل السياسات المتبعة، التحديات الموجودة، وتأثير التحول الرقمي على تحسين جودة حياة المواطنين و استشراف ما يمكن أن يحمله المستقبل.

**أولا : طرح الاشكالية :**

وتبعا لما سبق فان التحول الرقمي له تأثير كبير على جميع المعاملات المالية و المصرفية و احدى أهم المقومات نحو الوصول الشمول المالي ، ويمكن القول أن جميع الدول تسعى للسير في نفس الاتجاه في ظل عدم وجود البديل فالاقتصاد الرقمي حتمية و ليس خيار لذا وجب على الجميع السعي لتطويرها و مواكبة الركب العالمي بما فيها الجزائر، وفي هذا السياق تُطرح الإشكالية الرئيسة التالي:

**كيف يساهم التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ؟**

و للإلمام بجميع جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الاشكالية الى الاسئلة الفرعية التالية :

1.كيف تطوّر التحول الرقمي في النظام المالي الجزائري؟

2.هل تمتلك الجزائر رقمنه في القطاع المالي تعزز من شموليته؟

3.ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في مسارها نحو شمول مالي رقمي؟

**ثالثا : الفرضيات**

في ضوء الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

**1 – الفرضية الأولى** : ساهمت المبادرات الحكومية والتشريعات المتعلقة بالدفع الإلكتروني في تسريع وتيرة التحول الرقمي في النظام المالي الجزائري؛

**2 – الفرضية الثانية** : أدى التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري إلى تعزيز شمولية الخدمات المالية؛

**3 – الفرضية الثالثة:** ضعف الثقافة المالية والرقمية لدى فئات واسعة من السكان يشكل أحد العوائق الأساسية أمام تحقيق شمول مالي رقمي فعّال.

**ثالثا: أهمية البحث**

يعد هذا البحث مهم لأنه يسلط الضوء على موضوع حديث وحيوي، وهو التحول الرقمي ودوره في تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، خاصة في الجزائر، حيث لا تزال نسبة كبيرة من السكان خارج النظام المالي الرسمي. كما تبرز أهمية أيضا في كونه يحاول فهم كيف يمكن للتكنولوجيا مثل الإنترنت، الهواتف الذكية، والتطبيقات البنكية أن تساهم في تسهيل فتح الحسابات البنكية، إجراء التحويلات، والدفع الإلكتروني، خصوصًا في المناطق المعزولة أو التي تفتقر للبنوك. كما يساعد هذا البحث المسؤولين وصانعي القرار على معرفة التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال، وتقديم حلول عملية لتطوير النظام المالي الرقمي. ومن جهة أخرى، فإن تعزيز الشمول المالي الرقمي يُساهم في تحسين معيشة المواطنين، دعم المشاريع الصغيرة، وتمكين الفئات الضعيفة اقتصاديًا، مما يجعل هذا الموضوع ذا بعد اقتصادي واجتماعي مهم في الوقت نفسه.

**رابعا : أهداف البحث**

يهدف هذا البحث الى :

_ تحديد المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالتحول الرقمي والشمول المالي ؛

_ الوقوف على واقع الشمول المالي و التحول الرقمي في الجزائر؛

_ دراسة كيفية تأثير التحول الرقمي على تحسين الشمول المالي في الجزائر، مع التعرف على التحديات والفرص المتعلقة بذلك.

**خامسا : مبررات اختيار الموضوع**

تم اختيار هذا الموضوع بدلاً من باقي المواضيع لعدة أسباب مهمة:

**المبررات الذاتية :**

_ صلة الموضوع بدراسة الطالبة " اقتصاد نقدي و مالي " .

_ الميول الشخصي للبحث في مجال المصرفي .

_ تناسب الموضوع مع الدرجة العلمية المراد المتحصل عليها .

**المبررات الموضوعية :**

ـ جاء اختيار موضوع "التحول الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر" استجابةً للتحولات المتسارعة التي يعرفها العالم في مجال التكنولوجيا المالية، وما تفرضه من تحديات وفرص على الاقتصادات النامية.

ـ التوجه العالمي نحو تعميم الخدمات المالية من خلال الوسائل التكنولوجية، بما في ذلك في البلدان التي تعاني من نقص في البنية التحتية البنكية.

**سادسا: الدراسات السابقة**

من أجل اثراء البحث أكثر تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة ، منها :

**ـ جمع أمير الطيب محمود، آليات التحول الرقمي وأثره على سلامة البيانات المالية: دراسة حالة المصرف الراجحي السعودي، المجلة الأكاديمية للأبحاث و النشر العلمي العدد56 ،2023 .**

هدفت الدراسة الى بيان آليات التحول الرقمي وأثره علي سلامة البيانات المالية من خلال الكشف عن واقع تطبيق مفهوم التحول الرقمي وأهميته وفوائده، بالإضافة الى المعوقات التي تعيق تطبيق تلك الآليات، كما المصارف تحديات كبيرة في تطبيق آليات التحول الرقمي في تقديم خدماتها و تحاول تللك المصارف ان تتخطى تللك التحديات و العقبات في الاستمرار في تقديم خدمات للعملاء و المستفيدين من البيانات المالية و ذللك باستخدام استراتيجيات و اليات التحول الرقمي، و هو ما توصلنا اليه في درستنا، وهي :

ـ يسعى المصرف من خلال آليات التحول الرقمي و مساهمتها في تعزيز حماية البيانات المالية و تحسين مستوى الشفافية .

ـضمان الثقة في كافة التعاملات ، و مواكبة التطورات التكنولوجية .

ـ تحسين جود الخدمات التي يقدمها المصرف .

اما الاختلاف الذي يحدد العلاقة بين آليات التحول الرقمي وأثره علي سلامة البيانات، بالتطبيق على دراسة حالة مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية وذلك بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الراجحي للعام 2022، و نحنا قمنا بدراستها على المصرف الجزائري.

**_ سامية خواثرة، التحول الرقمي خلال جائحة كورونا و ما بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، جامعة بومرداس،العدد02،المجلد58،الجزائر ،2021 .**

ويلقي هذا البحث الضوء على مفهوم التحول الرقمي، وكيفية تكريسه في الجزائر من خلال تبنيها لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات وتفعيل استخداماتها للوصول إلى مجتمع معلوماتي وادارة الكترونية واقتصاد رقمي، وهو ما توصلنا درستنا :

_ ممارسة التحول الرقمي بطريقة آمنة و متكاملة و سهلة من خلال سن قوانين تحميه .

_البنية التحتية الرقمية ضرورية للتحول الرقمي و المتمثل في التجهيزات و المعاملات و البيانات و الكفاءات البشرية .

الا ان هذه الدراسة ركزت على الرقمنة خلال جائحة كورونا ، و من الممكن ايجابياتها ستدفعها الى حتمية التحول الرقمي في جميع المجالات ما بعد الجائحة تتخلله رؤية استشرافية على مستقبل الرقمنة في الجزائر.

**_أسماء سفاري ، آسيا بن ديبة ، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي _دراسة حالة الجزائر_، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 01 ،المجلد 11،أم البواقي (الجزائر)،2021.**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهومين حديثين اكتسحا الساحة الدولية على أعقاب أزمة 2008 ألا وهما كل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي اللذين أضحيا مطلب العديد من السياسات وهدف الكثير من الاستراتيجيات لأهميتهما على الصعيد المالي والاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم العمل على ابراز دور وتأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر، وهو ما توصلت اليه درستنا وهي:

_ضعف الانتشار و الكثافة المصرفية في الجزائر دليل على قلة الوعي و الثقافة المصرفية .

_ضرورة ابتكار منتجات و خدمات مالية قادرة على محاكاة احتياجات العملاء الحاليين و المستهدفين للخروج من نطاق التقليد .

أما وجه الاختلاف عدم وجود تأثير حقيقي للشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر راجع لتخلف النظام المصرفي في مجال الوساطة المالية و ادارة المخاطر ، و هذا ما توصل له صاحب الدراسة بعد ربط متغيري دراستنا بالاستقرار المصرفي الجزائري.

**سابعا: منهج البحث**

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي كإطار رئيسي للدراسة، نظرًا لقدرته على وصف الظواهر كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها وعلاقاتها، دون التدخل في تغييرها. يتناسب هذا المنهج مع طبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب فهمًا عميقًا للتحول الرقمي من جهة، وواقع الشمول المالي من جهة أخرى، مع التركيز على السياق الجزائري، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الفصل الاخير حيث تم دراسة وضع الجزائر فيما يخص المتغيرين سواء التطورات أو الجهود المتبعة لتعزيزها ، كل ذلك لإبراز تأثير التحول الرقمي عل الشمول المالي في الجزائر و الاجابة على مشكلة الدراسة .

و لقد تم جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع بالاعتماد على مصادر و مراجع متنوعة ، كالكتب و المجلات الاقتصادية ، البحوث الاكاديمية و التقارير المنشورة عبر الانترنت المتعلقة بحيثيات الموضوع ، بهدف الحصول المعطيات الرقمية سواء الصادرة من هيئات دولية مثل البنك الدولي .

**ثامنا : حدود البحث**

تم وضع حدود نضبط الدراسة لتسهيل تحليل و تفسير و فهمها مع امكانية مقارنتها و ربطها ببعضها البعض ، و قد تم حصر الدراسة ضمن الحدود و الابعاد التالية :

**ـ الحدود الزمنية :** تغطي الدراسة الفترة الممتدة تقريبًا من سنة 2015 إلى 2024، وهي المرحلة التي شهدت خلالها الجزائر تطورات ملحوظة في مجال التحول الرقمي المالي.

**تاسعا : هيكل البحث**

جاء هيكل هذا البحث منقسمًا إلى فصلين رئيسيين، تمّ ترتيب محتواهما بشكل متكامل بما يتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه. حيث خُصص **الفصل الأول** للجوانب النظرية و المفاهيم، حيث تناول الإطار العام للتحول الرقمي من حيث المفهوم، الخصائص، و التقنيات، ثم تم التطرق إلى مفهوم الشمول المالي، أهميته، مؤشراته، و التأثيرات المالية ، مع التركيز على العلاقة بين التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، أما **الفصل الثاني**، فقد خُصص للجانب التطبيقي، حيث تمّ تحليل واقع التحول الرقمي في الجزائر من خلال تطور التحول الرقمي ، كذلك تحديات وفرص التحول الرقمي في الجزائر، إلى جانب دراسة وضعية الشمول المالي بالجزائر، اعتمادًا على جهود الجزائر في تعزيزه و العوائق، ثم اختتم الفصل بتحليل العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي في السياق الجزائري، مع إبراز أهم تحديات التحول الرقمي المستقبلية للنهوض بالشمول المالي الرقمي في الجزائر.

**عاشرا : صعوبات البحث**

يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهت الباحث في النقاط التالية:

ـ صعوبة في جمع البيانات المتعلقة بالتحول الرقمي في الجزائر بسبب عدم وجود بنية تحتية جيدة.

ـ حداثة الموضوع و قلة المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع خاصة التحول الرقمي و بالتالي اللجوء الى المقالات و الدارسات على شبكة الانترنت.

# الفصل الاول : الاطار المفاهيم للشمول المالي و التحويل الرقمي

**تمهيد**

شهدت مسألة الشمول المالي اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث تم العمل على تحقيقه وإظهار الرابط بينه وبين الرقمنة لدعم الدول، خصوصًا تلك التي لا تزال نامية، مما يساعدها على تقليل الفقر وزيادة قدرة الأفراد والشركات الصغيرة على إدارة أعمالهم بطرق تتناسب مع التغيرات في النظام المالي العالمي. بالرغم من التقدم الكبير الذي حققه قطاع الخدمات المالية بسبب الابتكارات التكنولوجية، إلا أن أكثر من ثلث سكان العالم محرومون من الخدمات المالية الرسمية. لهذا السبب، زادت جهود المجتمع الدولي لتعزيز الشمول المالي في البنوك عن طريق إشراك جميع الفئات الضعيفة والمهمشة، من خلال توفير فرص وخدمات تلبي احتياجاتهم ،لذلك سيتم في هذه الدراسة التطرق بالتفصيل إلى ما يلي:

**المبحث الاول :مدخل نظري لشمول المالي ؛**

**المبحث الثاني :مفاهيم أساسية للتحول الرقمي ؛**

**المبحث الثالث :مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي ؛**

**المبحث الاول : مدخل نظري لشمول المالي**

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الازمة المالية 2008 , حيث أصبح واضحا الاهتمام من قبل المؤسسات المالية الدولية و البنوك المركزية و المؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي , و من خلال هذا المبحث سنحاول الالمام بالأساسيات و مختلف العناصر الخاصة به.

**المطلب الاول : مفهوم الشمول المالي**

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما و المصرفية بشكل خاص خلال السنوات الاخيرة .

**الفرع الاول : تعريف الشمول المالي**

صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة منها:

الشمول المالي في أوائل ظهوره تم تعريفه على أنه: عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة؛[1]

عرف مركز الاشتمال المالي في واشنطن الشمول المالي بانه: " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة و بأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء ؛[2]

أما مجموعة العشرين (20 ) G * والتحالف العالمي للشمول المالي( AFI) اتفقت على أن الشمول المالي هو الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف و بتكاليف معقولة؛[3]

---

[1] حنين محمد بدر عجور, **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة -البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017م، ص:20.

[2] حنين محمد بدر عجور , **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء( دراسة حالة –البنوك الإسلامية العامة في قطاع غزة )** ,مرجع سابق , ص:9.

[3] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول **متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015م، ص: 2.

* **مجموعة العشرين** هي منتدى دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من 20 دولة والاتحاد الأوروبي تأسست المنظمة سنة 1989، وذلك بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا معالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات أي شخص وسعت مجموعة العشرين جدول أعمالها منذ عام 2008، حيث أصبح يشارك في قممها رؤساء الحكومات أو رؤساء الدول، فضلاً عن وزراء المالية ووزراء الخارجية ومراكز الفكر.

الشمول المالي يعني توفر ومساواة الفرص للوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة، فهو تمكين الأفراد والشركات من الحصول على المنتجات المالية والخدمات التي تلبي احتياجاتهم بطريقة مسؤولة ومستدامة ؛[1]

ومما سبق ذكر فإن الشمول المالي يعني إتاحة أكبر قدر من الفرص والمنتجات والخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع من حسابات، دفع، تحويل ، وائتمان في الوقت المناسب وبتكلفة منخفضة وأسعار تنافسية تراعي حماية حقوق المستهلك.

**الفرع الثاني :أهمية الشمول المالي**

يساهم الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لأقسام واسعة للفئات المحرومة، مما يدعم مسار التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك من خلال ما يلي:[1]

**أولا _الأهمية الاقتصادية للشمول المالي:** يعزز الشمول المالي التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي :

- دعم ريادة الأعمال الاجتماعية وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى تطوير أسواق مالية سليمة وعادلة وشفافة تؤمن التمويل اللازم للشركات ؛
- دعم اللامركزية و التقليل من مستويات البطالة والحد من هجرة الأدمغة؛
- تحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية والتكنولوجية والمساهمة في توزيع الدخل بشكل عادل؛
- تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من عجز الموازنة العامة بالإضافة لنشر ثقافة إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية على مستوى الأفراد؛
- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، ومساعدتهم على تحسين دخلهم والادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة، فالشمول المالي يمكنهم من الخدمات المالية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكذا يساعدهم على توفير .ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم وتنمية أعمالهم؛
- يساعد انتشار واستخدام الخدمات المالية بشكل أكبر في تعزيز العدالة الاجتماعية، لأنه يؤثر بشكل جيد على أسواق العمل. على سبيل المثال، فإن تمويل

[1] Timothy D. Adams ،**Why Financial INCLUSION MATTERS** Oct. 22, 2018, p:3 ,available on the site : https://www.center for Financial inclusion.org, consulted the: 15 /02/ 2025

المشاريع الصغيرة جدا يعزز فرص الأفراد، كما أن استخدام الوسائل الإلكترونية يقلل من تكلفتها وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الحكومة بمستويات تقارب 80% ؛

- يساهم في توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات والمعايير الدولية.

**ثانيا_ أتمته النظام المالي:** انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدام الأتمته (الحواسيب، الهواتف...الخ)، يسمح بجذب المزيد من المستخدمين بفضل تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب كماتساعد الأتمتة في تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وزيادة فهم المواطنين للآليات الضريبية والتأمينية، وكذا تشجيعهم على الادخار واستثمار الأموال وتمكين الحكومات من محاربة الفساد وتبيض الأموال وظاهرة التهرب الضريبي ؛ [1]

**ثالثا _تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والرفع من الوعي المالي:** تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية، وتقليص الفجوة في الوعي المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف الفاعلة في الشمول المالي، ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية؛[2]

**الفرع الثالث : أهداف الشمول المالي :** تتمثل أهداف الشمول المالي فيما يلي :[3]

- تعزيز وصول الخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات، بما في ذلك المدخرات والائتمان القصير والطويل الأجل، التأجير والخصم والرهون العقارية، التأمين والمعاشات التقاعدية، المدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية؛
- المساهمة في بناء مؤسسات سليمة، حيث تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية ومعايير أداء الصناعة، ومراقبة الأداء من قبل السوق؛

[1] Timothy D. op.cit. p:4

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول **متطلبات تتبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مرجع سابق ص ص :8_9.

[3] Gupte Rajani and authors**, computation of Financial inclusion indix for india**, international conference on Emerging Economies-prospects and challenges, 2012, p:135

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي بالإضافة لتمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع ؛
- تحقيق العديد من الأهداف السياسية على نطاق واسع للطبقات الدنيا في المجتمع و توجيهها بشكل فعال في دعم البرامج الحكومية التي تدعم الاستقرار السياسي، وهذا عبر زيادة الوعي المالي للعملاء لمساعدتهم على تحسين خياراتهم لنوع المنتجات المالية التي تمكنهم من تلبية احتياجاتهم وبذلك تساعد في تحسين النمو الكلي للبلاد وتحسين حياة الفقراء وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي .

**المطلب الثاني :المبادئ و والتأثيرات المالية الأساسية للشمول المالي**

إن القيمة الكبيرة التي يملكها الشمول المالي جعلت العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال تقوم بوضع مجموعة من المبادئ والتأثيرات المالية التي تدعمه. هذا يساعد على تسهيل التغلب على صعوبة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية.

**الفرع الاول : مبادئ الشمول المالي**

ابتكرت مجموعة العشرين G 20 عدة معايير دولية يمكن اتباعها من الدول لتعزيز الشمول المالي حيث تم اقتراح تسع مبادئ سنة 2010 وهي: القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، النسبية، الاطار المرجعي, أما في سنة 2020 فقد أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية كالآتي:[1]

**اولا _ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة**

**_المبدأ الاول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية .

**_المبدأ لثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

[1]معروف محمد شعيب ,دار حايلية سيف الدين ،**واقع الشمول المالي و الدول العربية و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه** ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، جامعة محمد الشريف مساعديه سوق هراس ، ص ص : 221_222.

**ثانيا _تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة**

**_ المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها .

-**المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

**ثالثا _تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية**

**_المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى خدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

**_المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام و الخاص .

**رابعا _تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة**

-**المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات .

**_ المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.[1]

**الفرع الثاني : التأثيرات المالية الاساسية للشمول المالي**

من خلال استعراض أهمية الشمول المالي والأهداف التي يسعى اليها يبدو واضحا أن له تأثيرات اقتصادية مختلفة تنتقل من خلال التذبذبات التي يمكن أن يحدثها في متغيرات أساسية في القطاع المالي مثل الاستقرار المالي، والنزاهة المالية ، والحماية المالية للمستهلك. الأمر الذي يتطلب ضرورة الموائمة بين الشمول المالي، و هذه المتغيرات التي يمكن أن يأخذ البعض منها منحا سلبيا بسبب التوسع غير المدروس في الشمول المالي، لذلك تم في السنوات الأخيرة طرح ما يسمى بنظرية (SIPI ) والتي تهتم بإيجاد نوع من الموائمة بين المتغيرات المالية من خلال تبني الدول الاستراتيجيات تمنع التعرض بين الشمول المالي والمتغيرات الثلاثة المذكورة ، وعلى هذا الأساس انتشر في الوقت الراهن في الأدبيات المالية مصطلح الإطار المتكامل للشمول المالي. وفي اطار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

[1] معروف محمد شعيب، **مرجع سابق** ، ص:222.

يلاحظ أنه من غير الممكن تصور وجود شمول مالي بدون استقرار مالي والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا هل هذا التأثير ايجابي أم سلبي للشمول على الاستقرار، في الواقع أن معظم الأبحاث التي اجريت في هذا المجال تشير إلى دلالات ايجابية في العلاقة بين المتغيرين.[1]

إذ أن الشمول المالي ومن خلال قدرته على تحسين أوضاع الفقراء ،وزيادة كفاءة الوساطة بين الاكتناز و الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الودائع والمودعين، وتقليل المخاطر النظامية الناشئة عن القروض، وتقليل الاستبعاد المالي سوف يعمل على تغيير وتحسين ورفع كفاءة النظام المالي، وهذه كلها عوامل تؤدي إلى مزيد من الاستقرار المالي,

أما فيما يتعلق بأثر الشمول المالي على النزاهة المالية نلاحظ أن معايير النزاهة المحلية والدولية غالبا ما تفرض حالة من التباعد بين الأفراد والمؤسسات المالية الرسمية ناشئة عن حقيقة تذمر الأفراد وعدم امتلاكهم الوقت اللازم لمتابعة المسائل الإجرائية التي بتطلبها العمل مع المؤسسات الرسمية، فضلا من الكلفة التي يمكن أن تتحملها المؤسسات ذاتها في سبيل توفير البيانات عن العملاء، وهذا الآمر غالبا ما يدفع الأفراد باتجاه الجانب غير الرسمي من القطاع ا لمالي، وتزداد هذه الحالة تركزا لدى الأفراد والمشاريع الضعيفة والمحدودة والبعيدة عن المراكز التجارية والحضرية، يشير الرمز SIP–Iإلى الأحرف الأولى من متغيرات الشمول المالي، و الاستقرار المالي، والنزاهة المالية، والحماية المالية للمستهلك. لذلك ومن أجل الوصول إلى شمول مالي سليم ومتوازن البد من تظافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص وبشكل يساعد في تصويب السياسات الحكومية في هذا الإطار بالاعتماد على تقييم دقيق للمخاطر الموجودة في البلد وحجم الفساد وغسيل الأموال والقطاع غير الرسمي وبالانتقال إلى أثر الشمول المالي على حماية المستهلك نلاحظ أن المستهلكين للخدمات المالية في علاقتهم مع المؤسسات المالية يكونون هم الطرف الأضعف، الآمر الذي يمكن أن يجعلهم يحصلون على خدمات رديئة ومكلفة في الوقت ذاته ؛

إن الفرق في القدرة على الحصول على المعلومات بين الطرفين هو الذي يولد هذه الظاهرة والتي تعني أن التوسع الغير مدروس للشمول المالي قد يفضي إلى خدمات رديئة تقلل من رفاهية المستهلك، لذلك البد من اتخاذ المزيد من الاجراءات لتجاوز هذه الحالة، ومن أهمها ضرورة رفع مستوى التعليم المالي بين أفراد المجتمع وبما يخلق لديهم القدرة على المفاضلة بين الخدمات المالية من خلال معرفة

[1] سمير فخري ، مهند عزيز محمد الشلال ، **بناء مؤشر لقياس الاداء المنفرد للمصارف ف مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان للاستثمار و التنمية حالة الدراسة )**، مجلة تنمية الرافدين ،العدد 121، كلية الادارة و الاقتصاد _جامعة نوروز_،2019 ص:212.

الكيفية التي يحصلون بها على المعلومات، وكذلك وضع الضوابط والتعليمات الملائمة على المؤسسات المالية والمراقبة الدائمة لعملها من قبل الجهات الحكومية وبالتنسيق مع منظمات حماية المستهلك.[1]

**الشكل (1_1)**:مخطط توضيحي يوضح العلاقة بين الشمول المالي و المتغيرات المالية

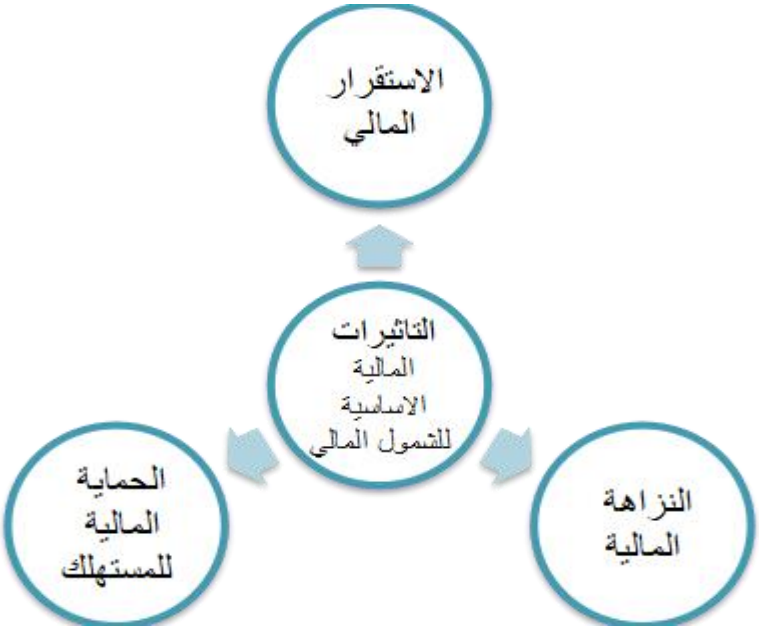


**المصدر** : من اعداد الطالبة بالاستعانة بالمعلومات سابقة الذكر

**المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي .**

يكشف الاجماع الواسع لأدبيات في الشمول المالي على انه مفهوم متعدد الاوجه ، يشمل أبعاد مختلفة، والتي تعددت حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك بغرض التعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية المختلفة لعملاء في كافة البنوك باختلاف أنواعها .

**الفرع الاول : أبعاد الشمول المالي**

قام تحالف الاشتمال المالي **A**lliance of **F**inancial **I**nclusion **(AFI)** بإعداد رابطة عمل البيانات الاشتمال المال**(FIDWG )** Financial Inclusion Data Working Group والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد، ولكنها في نفس الوقت تسمح إجراء

[1]سمير فخري ، مهند عزيز محمد الشلال ، **مرجع سابق**، ص ص : 212_213 .

المقارنة والقياس بين البلدان، و ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية من جهة ثانية ؛[1]

وذكرت الشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي( **G**lobal **P**artnership **F**inancial) أن الاشتمال المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الاشتمال المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي في مؤتمر لوس كابوس الذي تم انعقاده سنة 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي وهي: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين، تعزيز جودة الخدمات المالية والتي نوضحها فيما يلي :[2]

**اولا_ الوصول المالي:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، فروع وأجهزة الصراف الآلي...الخ، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بالوصول المالي للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية ؛

**ثانيا_ الاستخدام المالي:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة ؛

**ثالثا _ جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية بهدف تحسين الوصول للخدمة المالية ؛

---

[1] ياسر عبد طه الشرفا، حنين عجور: **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)** ، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ،المجلد ،6 العدد ،1 فلسطين، 2019، ص :5.

[2] صورية شنبي ، السعيد بن لخضر ،**أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية** ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد ،04العدد 01 ،2019 ،ص :108 .

**الشكل (1_2)**: أبعاد الشمول المالي

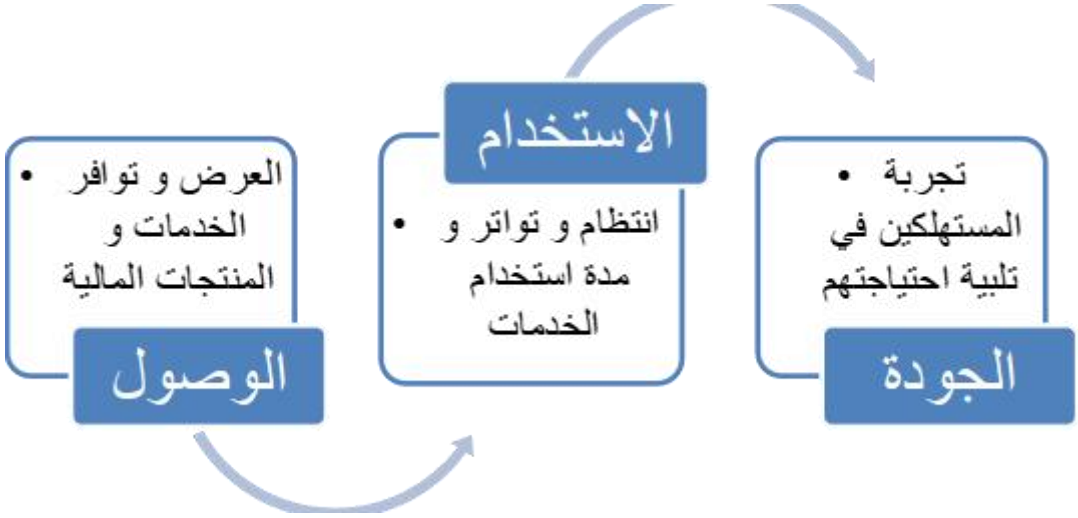


**المصدر** : من اعداد الطالبة بالاستعانة بالمعلومات سابقة الذكر

وعن أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي فهي تتمثل في[1]:

أولا– **البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية** : •نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى • .الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) •عدد المعاملات (الإيداع والسحب) •طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك؛

**ثانيا_ البعد الثاني :الادخار** •النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها •النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية؛

**ثالثا _البعد الثالث :الاقتراض** •النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية • .النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء؛

[1] Asli Demirgue, Knut and Leora Klapper , **Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)**, The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, 2012, p: 3.

**رابعا _البعد الرابع :المدفوعات** •النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية •النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال12شهر الماضية • النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية؛

**خامسا _البعد الخامس: التأمين** •النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم • النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة و الغابات أو صيد الأسماك و يقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيله ومواشيهم)، ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف...الخ).

**الفرع الثاني : مؤشرات الشمول المالي**

المؤشرات هي مجموعة من النقاط التي يجب جمع بياناتها وتحليلها بهدف التعمق فيها ، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

**اولا_ المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex** : تعد قاعدة بيانات (Global Findex) أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية حفظ البيانات المتعلقة بالبالغين، الاقتراض، الدفع وإدارة المخاطر، تم إطلاق قاعدة البيانات هذه بتمويل من مؤسسة Bill & Melinda Gates ويتم نشر قاعدة البيانات كل ثلاث سنوات منذ عام2011 يتم جمع البيانات بالشراكة مع Inc. Gallup من خلال استطلاعات تمثيلية على المستوى الوطني لأكثر من 150.000 شخص ابلغ في أكثر من 140 اقتصاد، وتضمن إصدار عام 2017 مؤشرات محدثة حول الو صول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخداماتها ويضيف بيانات جديدة حول استخدام التكنولوجيا المالية (fin Tech) بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المال ؛[1]

**ثانيا_ مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index)** : مؤشر المعرفة العالمي (GKI)هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (MBRF) ، ويعنى هذا المؤشر بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة وتجسيد ذلك في إطار منهجية متناسقة ؛[2]

[1]The World Bank, The Global Findex database, available on the site: http://globalfindex.worldbank.org. consulted the :2025 /02 /27 .

[2] مؤشر المعرفة العالمي المنهجية، متاح على الموقع http://www.knowledge4all.com تم الاطلاع بتاريخ : 2025 /02/ 27 .

**ثالثا_ مؤشر محو الأمية المالية ( Financial literacy)** :إن انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة المالية بالتزامن مع انخفاض الدخل هي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون شمول مالي أكبر, والمواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم لجنة التعليم والثقافة المالية وضعت استراتيجية قومية للثقافة المالية ،كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة ؛

ويعد الاستقصاء العالمي لمؤسسة ستا ندر اند بروز ( Survey Fin Lit Global Survey P) &S أكبر مقياس عالمي في العالم لمحو الأمية المالية، و الذي يعتمد على استطلاع أربعة مفاهيم مالية أساسية يعبر عنها من خلال توجيه أسئلة بسيطة يمكن فهمها بالنسبة لكل فئات المجتمع وهي: أسعار الفائدة، الفائدة المركبة، التضخم، وتنويع الاستثمار لتقليص المخاطر.[1]

**المبحث الثاني :مفاهيم أساسية للتحول الرقمي**

شهد العالم تحولا رقميا كبيرا في الآونة الأخيرة في شتى مجالات الحياة وهذا ما جعله عملية حيوية للمؤسسات و المجتمعات في العصر الحديث لاعتماده بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات وتعزيز الابتكار؛

**المطلب الاول : مفهوم التحول الرقمي.**

إن التحول الرقمي ليس مجرد استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال الأعمال وريادة الاستثمار فيها، فالتكنولوجيا تعتبر أداة تمكن التحولات الرقمية فيما يجب على المؤسسات التي تسعى لخوض تجربة التحولات الرقمية أن تعرف كيف و كم تستثمر في التكنولوجيا من اجل استغال الفرص المتاحة ؛

**الفرع الاول : تعريف التحويل الرقمي**

هناك عدة تعاريف للتحول الرقمي، حيث يعني التحول الرقمي( Digital Transformation ) إتمام أكبر قدر من مراحل و أنشطة العمل عبر شبكة الأنترنت دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع العملاء أو الموردين وغيرهم من شركاء النشاط ، فالتحول الرقمي في مؤسسات الأعمال يعني استخدام المؤسسة أي ا كان شكلها القانوني أو طبيعة نشاطها تكنولوجيا المعلومات المستندة على التبادل الإلكتروني للبيانات ( Electronic Data Interchange )في ممارسة وظائفها كالإنتاج والتسويق والتمويل

[1] محمد بن موسى ،**أثر المعرفة و محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017** ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 08،العدد15، 2018 ،ص ص :46_47.

والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وبالتبعية استخدام هذه التكنولوجيا في ممارسة وظائفها الخاصة بهذه الأنشطة كالتخطيط، التوجيه وغيرها من وظائف الإدارية ؛[1]

كما يعرف ايضا بأنه عملية انتقال الشركات الى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات و الخدمات , و توفير قنوات جديدة من العائدات , و فرص تزيد من قيمة منتجها ؛[2]

التحول الرقمي شكل من أشكال التوثيق الإلكتروني حيث تتم عملية الرقمنة بنقل الوثيقة على وسيط إلكتروني وتتخذ شكلني :الرقمنة بشكل صورة و الرقمنة بشكل نص، أين يمكن إدخال بعض التحويلات والتعديلات عليها وذلك بعد معاجلة النص برنامج خاص للتعرف على الحروف؛[3]

من خلال التعريف السابق يمكن القول أن التحول الرقمي هو عملية تحويل الوثائق والعمليات التقليدية إلى صـيغة إلكترونية أو رقمية. يتضـمن ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية والحوسبة لتحسني الكفاءة وتسهيل الوصول إلى المعلومات؛

يمسّ التحول الرقمي استخدام التقنية لتحسين أداء المؤسسات بشكل كبير، ويحتاج إلى وجود تقنيات رقمية إلى جانب نماذج أعمال ومهارات تقنية ورقمية متكاملة. هذا يتطلب جمع هذه العناصر لابتكار منتجات وخدمات جديدة تختلف عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات. كما يساعد ذلك في زيادة الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، واستقطاب شريحة أكبر من العملاء والجمهور، مما يعزز القدرة على المنافسة.

**الفرع الثاني : أهمية التحول الرقمي**

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة تعود على الأفراد وعلى القطاعات فهو:[4]

- يوفر التكلفة والجهد بشكل كبري ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها؛
- يعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور؛
- صنع فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات؛
- يساعد الشركات والمؤسسات الحكومية على التوسع والوصول إلى أبعد الحدود؛
- تسريع طريقة العمل اليومية وزيادة جودة، وكفاءة سري العمل؛

---

[1]عبدالعزيز السيد ،**التحول الرقمي في مؤسسات الاعمال** ، نشر في جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2022 ، ص :20.

[2]جمع أمير الطيب محمود، **آليات التحول الرقمي وأثره على سلامة البيانات المالية: دراسة حالة المصرف الراجحي السعودي**، المجلة الأكاديمية للأبحاث و النشر العلمي العدد56 ،2023،ص :121.

[3]زهير حافظ ،**الانظمة الالية و دورها في تنمية الخدمات الارشيفية** ،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص علم المكتبات، جامعة قسنطينة ،2008،ص: 23.

[4]سامية خواثرة، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا و ما بعدها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، جامعة بومرداس،العدد02،المجلد58،الجزائر ،2021، ص ص :110_111.

- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق الخدمات الجديدة؛
- رفع مستويات الشفافية والحكومة مما يؤدي إلى تقليل الأخطار والإنفاق معا؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات بتحقيق استمرارية الأعمال والخدمات؛
- إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيد,

**الفرع الثالث : خصائص التحول الرقمي**

من أهم خصائص التحول الرقمي ما يلي :[1]

- القدرة على التكيف (adaptability) : مع بيئة الأعمال التي تتسم بسرعة التغيير والتنوع؛
- التميز (excellent) : حيث تمتلك جميع مقومات التفرد اللازمة للقدرة التنافسية؛
- التقنية العالية: حيث تتزود بتقنية معلوماتية عالمية التصنيف؛
- عابرة للحدود: حيث تطرح خدماتها بشكل تكاملي يمكن أن تستفيد منه؛
- وجود بناء تنظيمي شبكي: سبب طبيعة عملها وارتباطها خارجيا، ومحليا وعالميا؛
- تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة: نتيجة لوضوح الأدوار والمسؤوليات والأهداف، واتخاذ العديد من القرارات يوميا دون اعتماد التسلسل الهرمي التقليدي؛
- كما يتضح أن التحول الرقمي يتيح لها الاستفادة من تقنيات المعلومات والمنافسة، وجعلها تتجه نحو العالمية لتكون عابرة للحدود ، دون أن تقيدها ظروف زمنية أو جغرافية أو حدود تنظيمية، ومن تم تتاح من خلالها الكثير من الممارسات والأنشطة والمهام الرقمية، والعديد من العمليات التنظيمية دون الارتباط بمكان أو زمان محددين .

**المطلب الثاني : تقنيات ومستويات التحول الرقمي**

**ان** التحول الرقمي هو عملية استخدام التقنيات الرقمية لإحداث تغيير جذري في طريقة عمل المؤسسات وتقديمها للخدمات، بما يعزز الكفاءة، ويرفع من جودة الأداء، ويواكب متطلبات العصر الحديث، و أبرز التقنيات تشمل ما يلي :

[1]محمد أحمد الغيري ,حسن عبد الرحمان ,**واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية _دراسة تحليلية** ,مجلة العلوم الادارية و المالية , جامعة المالك خالد ,المجلد 04,العدد03, 2020 ,ص:06,

**الفرع الاول : تقنيات التحول الرقمي**

نتج عن التطور المستمر للتكنولوجيا تقنيات جديدة تعتبر بمثابة عوامل تمكن التحول ومسرعات للابتكار في البنوك , و تتمثل في ما يلي : [1]

**1_البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة Big Data:** مجموعة كبيرة من البيانات , ذات حجم ضخم , تتسم بالسرعة لتحليل البيانات في الوقت الحقيقي وصنع القرار في ثواني معدودة , تستخدمها البنوك في التنبؤ و فهم عميق للأعمال و العملاء واصحاب المصلحة .

**2_الذكاء الاصطناعي و التعلم الالي** Artificial Intelligence & Machine Leaning:تقنيات تمكن من التعرف على الصوت و الوجه , معالجة اللغة الطبيعية ، و التعليم الالي و العميق من خلال التكرارات المختلفة , و تساعد البنوك على :

-معرفة أكثر العملاء ربحية مع تحديد المنتجات المصرفية و القروض الاكثر طلبا من قبلهم ؛

-تحديد مصادر التمويل ؛

-ادارة المخاطر و الكشف عن العمليات المشبوهة ؛

_تحليل البيانات من أجل وضع الاستراتيجيات للعمليات المستقبلية و مؤشرات الاداء الرئيسية .

**3_الحوسبة السحابية Cloud:**تكنولوجيا تقدم خدمات نقل المعالجة و قواعد البيانات و مساحة التخزين الى ما يسمى بالسحابة , و تستخدمها البنوك للتشغيل و التطوير السريع للبرامج و الخدمات التقنية و خفض التكلفة مع دعم استمرارية؛

**4_أنترنت الاشياء IOT :** تقنية تربط الأجهزة مثل الهواتف النقالة و الساعات الرقمية و غيرها من خلال الأنترنت . WIFI و GPS لمشاركة المعلومات بين الأفراد و التي تمكن البنوك من جمع البيانات و المراقبة عن بعد , كما تعد فرصة للتكامل المباشر بين العامل المادي و الأنظمة القائمة على الحاسوب ؛

**5_أتمته العمليات الروبوتية RPA :** تقنية تعمل على ترابط العمليات و دعم الأتمته بين الأنظمة و مكينة الأعمال , تحتاجها البنوك لإلغاء المهام اليدوية و المتكررة ، تقليل الجهد و تحسين الكفاءة , و أخيرا السعي الى خفض التكاليف و زيادة هوامش الربح ؛

---

[1] ياسر عبد طه الشرفا ،حنين عجور ,**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة )**، المجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال ،المجلد 06،العدد01،فلسطين ،2019،ص:05.

**6_تطبيقات الاجهزة الذكية و مواقع التواصل الاجتماعي :** تطبيقات يمكن تنزيلها و تخزينها على مختلف الأجهزة النقالة , أو عبر متصفح الانترنت تتضمن تطبيقات الوسائط الاجتماعية و تعتمد عليها البنوك للتواصل مع أصحاب المصلحة و العملاء و النفاذ و مشاركة المحتوى التفاعلي و تقديم المنتجات او الخدمات و التسويق ؛

**7_الامن و المعلومات السيبراني :** مجموعة من التقنيات و الضوابط و العمليات و يهدف للحماية المادية و المعلوماتية بتقليل مخاطر الهجمات الالكترونية و الحماية من الاستغلال غير المصرح به للأنظمة و الشبكات و البيانات ؛

**8_البلوك تشين Block Chain :** هو عبارة عن قاعدة بيانات مركزية تتيح للمستخدمين الوصول الى المعلومات المشفرة في الوقت الفعلي و بكل أمان ,كما تضمن الحماية و الخصوصية .[1]

**الشكل (1_3): تقنيات التحول الرقمي**

**المصدر** : من اعداد الطالبة بالاستعانة بالمعلومات سابقة الذكر

[1] ياسر عبد طه الشرفا ، حنين عجور، **مرجع سابق** ، ص : 5.

**الفرع الثاني : مستويات التحول الرقمي**

إن التحول الرقمي بشكل عام يتم على ثالثة مستويات هي : [1]

**أولا_ على مستوى القيادة (Leadership)** : يعني أن تكون إدارة المؤسسة منتمية لهذا التحول وداعمة له ومتابعة لتطوراته.

**ثانيا_ على مستوى الاستراتيجية (Strategy )** : وذلك أن يدخل التحول الرقمي في صلب رسالة المنظمة واستراتيجياتها التنفيذية والمستقبلية وينعكس على أهدافها بشكل شامل وواضح.

**ثالثا _على مستوى الثقافة (Culture )** : وذاك أن تظهر آثار التحول الرقمي على كل تفاصيل المؤسسة من موظفين وبيئة عمل وإجراءات ومعايير وقيم تتبناها المؤسسة وتعمل بها.

**الشكل(1_4):مستويات التحول الرقمي**

**المصدر**: من اعداد الطالبة باستعانة المعلومات السابقة .

[1] عبير القصبي, التحول الرقمي للمنظمات غير الربحية –فرص وتحديات 2018. تاريخ الاطلاع : 03 ,02 ،2025 من www.mozn.ws

**المطلب الثالث : وسائل التحول الرقمي و متطلباته.**

التحول الرقمي يعتمد على مجموعة من الوسائل لتحقيق أغراضه، ويحتاج أيضًا إلى خطوات متعددة ليكون ناجحًا ويؤدي وظيفته بالشكل المطلوب.

**الفرع الاول : وسائل التحول الرقمي**

تتمثل وسائل التحول الرقمي في استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات التقليدية مما يزيد من كفاءة العمل والوصول إلى المعلومات، وهذا ما سيتم التطرق اليه .

**أولا _القنوات الفضائية:** امتازت كثير من برامج القنوات الفضائية بالاحترافية مع وجود كم كبير من ساعات البث المخصصة لبرامج التوعية، كما أنها تنوعت في عرضها فتجد البرامج الحوارية وتجد المحاضرة، من ايجابياتها اعادة بثها في أكثر من وقت، فتبث في وقت الذروة مثال ثم يعاد بثها مرتين أو ثالث مرات في فترات مختلفة من اليوم لتصل إلى أكبر عدد من المشاهدين، من جماليات العمل المرئي استضافته للمتخصصين للمعالجة الظواهر المختلفة وهذا له ايجابيات كثيرة منها عقد لقاء مباشر بين الأطراف ؛[1]

يمتاز العمل الفضائي التوعوي بقدرته على دمج الصور المتحركة مع الكتابة والصوت، مما يساعد في توصيل الرسالة للجمهور المستهدف بشكل أكثر فعالية وتأثير؛

**ثانيا _ الإنترنت:** تعد شبكة الإنترنت موسوعة ضخمة من المعلومات، وهي شبكة تكنولوجية هائلة تربط ملايين أجهزة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم عبر بروتوكولات متعددة. تعمل هذه الشبكة على تسهيل تبادل كميات كبيرة من المعلومات والمعرفة في جميع جوانب الحياة البشرية والظواهر الطبيعية، بهدف تحقيق أهداف ثقافية، اقتصادية، علمية، شخصية، عسكرية، سياسية، و دينية ؛ [2]

**ثالثا _ الشبكات الاجتماعية:** تعتبر منصات التواصل الاجتماعي من بين الأكثر شعبية على الإنترنت، ولا زالت تتوسع بسرعة بسبب الميزات التي تجعلها مختلفة عن باقي المواقع الإلكترونية. تم

[1] فهد بن عبد العزيز الغفيلي، **الاعلام الرقمي أشكال ووظائف و سبل تفعيله و ملحق به مشاريع و تطبيقات ميدانية** ، الطبعة الاول ، دار المجدد للنشر و التوزيع ،الرياض، 2017، ص ص :17_21.

[2] حنان بشته ، حميزي وهيبة ، **استخدام الانترنت في التعليم** ، جامعة جيجل ، جامعة قسنطينة2، مجلة البدر ، المجلد 10، العدد04،2018، ص :407.

إنشاؤها بواسطة شركات كبيرة بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المستخدمين والأصدقاء. هناك العديد من شبكات التواصل الاجتماعي التي حققت شهرة واسعة مثل :[1]

1 _ **موقع فيسبوك (Facebook)** : هو موقع الكتروني للتواصل الاجتماعي وقد عرف موقع ويب أو بيديا الموقع الإلكتروني الاجتماعي على أنه التعبير المستخدم لوصف أي موقع الكتروني إنشاء ملفات شخصية ونشرها بشكل علمي عبر ذلك الموقع وتكوين علاقات بين مشتركين آخرين على نفس الموقع يكون بإمكانهم الدخول لملفاتهم شخصية، إلا أن مواقعها أصبحت الأشهر والأكثر استعمال في العالم؛

**2 _ موقع توتير (Twitter)** : أنشئ موقع توتير في عام ،2006 يعتبر من أهم شبكات التواصل الاجتماعي حيث يضم وسائط اجتماعية و يمكن للأشخاص نشر ملاحظات قصيرة أو أجزاء من المعلومات ويمكنك الاطلاع على هذه المعلومات من قبل المنظمات التي تختارها؛

**3 _ المنتديات الإلكترونية:** موقع الكتروني تفاعلي يعرف بأنه ساحة للحوار والتعايش وعرض الأفكار بين عدد كبير من المستخدمين ويكون دائما بالمنتديات فريق من المشرفين والمراقبين لإدارة وتتنوع المنتديات العامة المتنوعة ونجد المنتديات الأكاديمية والسياسية والشخصية والفئوية؛

**4_ المدونات (Le Blog )** :هي تطبيق من تطبيقات شبكة الأنترنت تظهر عليها تدوينات ( مدخلات) مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا ينشر منها عدد محدد يتحكم فيه مدير أو ناشر المرونة، كما يحتوي على آلية لأرشفة المدخلات (المدونات)القديمة ويكون لكل مدونة مسار دائم لا يتغير منذ لحظة نشرها، يمكن للقارئ الرجوع إلى مدونات قديمة في وقت لاحق عندما لا تعود متاحة في الصفحة الأولى للمدونة.[2]

[1] فهد بن عبد العزيز الغفيلي، **مرجع سابق** ،ص :32.

[2] فهد بن عبد العزيز الغفيلي، **مرجع سابق**، ص ص :39

**الشكل (1_5):** وسائل التحول الرقمي

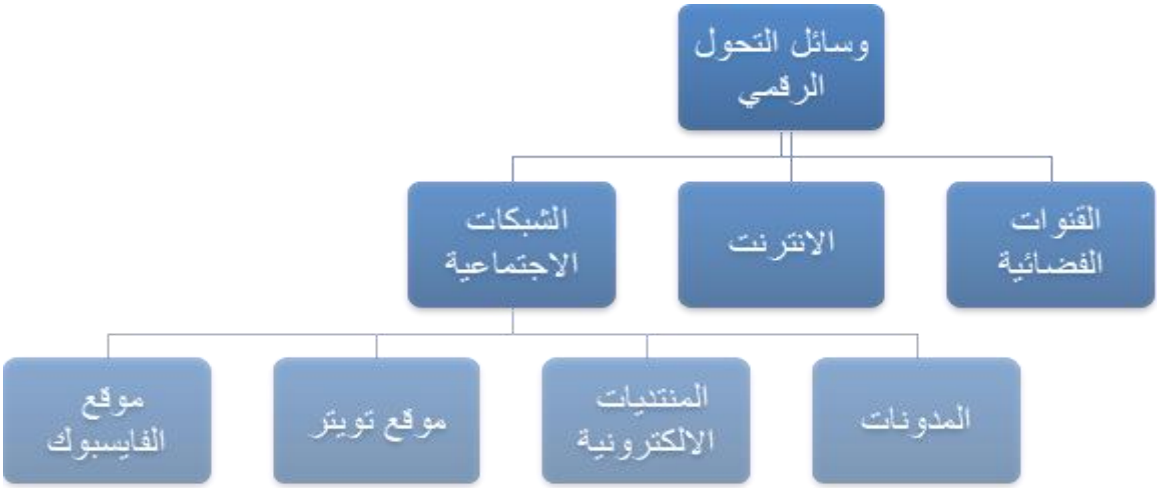


**المصدر** :من اعداد الطالبة بالاستعانة بالمعلومات السابقة.

### الفرع الثاني : متطلبات التحول الرقمي

لتقديم الخدمات المالية الرقمية وجب توفر بعض العناصر المهمة أهمها:[1]

**أولا_ البنية التحتية:** إن عدم توفر بنية تحتية لفروع البنوك، أو عدم ملائمة ساعات العمل أو المواقع في بلد ما ، من شأنه تشجيع العملاء على إجراء مدفعاتهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، واذا كانت الفروع بعيدة عن أماكن سكن العملاء أو أماكن عملهم فهذا أيضا يدفعهم إلى استخدام وسيلة بديلة، لذا تعتبر البنية التحتية متطلب مهم بالنسبة للخدمات المالية الرقمية ؛

**ثانيا _التكلفة:** إن تكلفة المعاملات الناتجة عن ترك مشروع ما والذهاب بعيدا إلى فرع أو مكتب بريد من أجل إجراء بعض المدفوعات يؤدي إلى تضييع المال، وعلاوة على ذلك فإذا انطوت عملية إرسال الأموال أو إجراء المدفوعات على رسوم كبيرة لإجراء المعاملة كنسبة مئوية من المبلغ فإن العملاء سوف يبحثون

[1] حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 25،العدد 26، جامعة الشلف، الجزائر، 2121، ص ص :104 _105,

عن خيارات أخرى أقل تكلفة، لذا يجب وضع طريقة لتوضيح المبالغ التي سيتم توفيرها وذلك من أجل تحفيز العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية ؛

**ثالثا _ الاعتبارات الأمنية:** إن ترك المنزل والذهاب بعيدا إلى بنك أو مكتب بريد يعتبر في بعض المجتمعات من الأمور غير الآمنة، وكذلك الوقت المستغرق في التنقل يعتبر كبيرا جدا، وبالتالي فإن ظروف الأمان والسلامة غير المواتية من شأنها أن تولد رغبة لدى العملاء في السعي وراء خيارات أسهل مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية؛

**رابعا _ تعزيز تنوع المؤسسات المالية:** تضم القطاعات المالية أنواعا كثيرة من المؤسسات المالية بخالف البنوك التجارية، مثل البنوك البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية، تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمة شرائح متميزة من العملاء؛

**خامسا_ تسيير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا** :يستغل مقدمو الخدمة المبتكرون في كثير من البلدان التكنولوجيا وشبكات العملاء القائمة بالفعل والبنية التحتية والبيانات الضخمة لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب احتياجات العملاء محدودي الدخل، وكما ورد في المبادئ رفيعة المستوى لتعميم الخدمات المالية الرقمية الصادرة عن مجموعة العشرين هناك ضرورة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار؛

**سادسا _ تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة:** تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات عديدة، لذا يتعين على صانعي السياسة العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة مثل الحسابات المصرفية الأساسية، والتأمين الأصغر، لكي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة؛

**سابعا _ حماية العملاء عن طريق إرساء قواعد الإفصاح والمعاملة العادلة:** إن حماية العملاء من الاستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من جانب مقدمي الخدمة في غاية الأهمية، ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الممارسات الجيدة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزود مقدمو خدمة العملاء

بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات، من خلال نموذج موحد بغرض تسهيل المقارنة عند تسوق المنتجات .[1]

**المبحث الثالث : مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي**

بناءً على ما تم ذكره من أساسيات حول الشمول المالي والتحول الرقمي، فإن التقدم الكبير في التكنولوجيا وسرعة تبادل المعلومات وظهور الكثير من الخدمات الجديدة ساعد في تنظيم وإدارة الأنشطة في الأنظمة المالية، وساهم في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية واستخدامها، من خلال تجاوز العقبات التقليدية؛

**المطلب الاول : سياسات تعزيز الشمول المالي**

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ست(06)سياسات فعالة للشمول المالي ، الأربعة الأولى تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة والباقي يؤدي دورا محوريا في تمكين الشمول المالي وهي :[2]

**_ الوكيل البنكي:** لقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء الخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين الشمول المالي لاسيما في ظل استخدام التكنولوجيا التي توفر العديد من الحوافز وتدني المخاطر؛

**_ تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات المقدمة للخدمات الائتمانية والإبداعية تدعى استراتيجيات التكيف مع الأنظمة الخاصة بعملية التمويل الأصغر؛

**_الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** والتي تفتح افاقا جديدة لتوصيل الخدمات للفقراء من خلال تقليل التكاليف وتسهيل المعاملات وبالتالي جذب فئة جديدة من غير المتعاملين مع المصارف؛

**_إصلاح المصارف الحكومية:** تؤدي البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء لذلك لجأ بعض صناع القرار لصالح هذه المصارف بتحسين ربحيتها

---

[1] حسيني جازية، **مرجع سابق**، ص : 106.

[2] أسماء سفاري ، آسيا بن دابة ، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي _دراسة حالة الجزائر_**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 01 ،المجلد 11،أم البواقي (الجزائر)،2021، ص : 74.

وشكلها بدال من إعادة هيكلتها كليا، فقد قامت البراز يل وإندونيسيا مثال بإنشاء خطوط ادارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال اصالح الحكم واحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير ؛

**_ حماية المستهلك:** إن المعلومات بين المستهلكين والمصارف فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع العملاء في دائرة سلبية لاسيما في ظل قلة الخبرة وتعقد الخدمات المقدمة، لذلك فإن التقدم بالشمول المالي يؤدي لزيادة العملاء الضعفاء مما يوجب صياغة قوانين ملائمة لضمان حقوق المستهلك؛

**_سياسة الهوية المالية:** يعمل صناع القرار على معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية عن طريق تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات المصارف وجودة الوثائق المنتشرة بين العملاء منخفضي الدخل لتسهيل الحصول والاستفادة من الخدمات والمنتجات.[1]

**المطلب الثاني :آليات تعزيز الشمول المالي .**

تعزيز الشمول المالي يتطلب مجموعة من الآليات التي تضمن وصول مختلف شرائح المجتمع، خصوصًا الفئات الضعيفة مثل النساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية، إلى الخدمات المالية. ومن ذلك الاليات نجد الاتي :[2]

**_ تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية :**حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وايصالها مثل سداد الفواتير واجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول؛

**_التثقيف المالي:** تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ القرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار؛

**_بيئة تشريعية مناسبة:** يتطلب تحويل المجتمع الى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجيه الجرائم الإلكترونية؛

**_رقمنه الخدمات المالية :**وجود نظام دفع حديث وأمن وفعل مثل نظام الدفع باليات النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخمك مجال متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية

---

[1] أسماء سفاري ، آسيا بن دابة، **مرجع سابق** ، ص :75 .

[2] نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية و آلية تعزيزه**، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الجزائر03، مجلة البحوث الاقتصادية و المناجمنت ، العدد 02، المجلد02، الجزائر ، 2022، ص :26.

الرقمية بوابة مربحة فعالية للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك اساسي لأتمته العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد؛

**_البيانات والأبحاث** : تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخري، تسهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدانة لتعزيز الشمول المالي .

**المطلب الثالث : أهمية التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي**

انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية يلعب دورًا متزايدًا في تسريع عجلة الشمول المالي، حيث تشير مراجعات الأدبيات إلى أن الشمول المالي الرقمي ساهم في دمج ما يقارب 57% من الأفراد غير المشمولين ماليًا ضمن النظام المصرفي الرسمي. ويبرز هذا بشكل خاص بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين ينشط الكثير منهم في القطاع غير الرسمي، لاسيما في الدول النامية ،كما تُقدّر الإحصاءات أن حوالي 2.5 مليار شخص بالغ حول العالم لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم امتلاكهم لحسابات مصرفية. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لبناء نظام هوية رقمية قوي على المستوى الدولي، لتسهيل استفادة رواد الأعمال والفئات الهشة من الخدمات المالية الإلكترونية ، ويمكن ابراز أهمية فيما يلي :[1]

_تمكين رجال الأعمال والتجار من تنفيذ عمليات الدفع الرقمي بسهولة و تسهيل الوصول إلى خطوط الائتمان بطريقة مرنة وسريعة؛

لكن من المهم الإشارة إلى أن القضاء على الفقر لا يتحقق بمجرد تمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب أيضًا رفع مستوى الوعي الرقمي والمهارات الفنية لدى الفئات غير المشمولة ماليًا.

[1] عبد النور مسقم، بلال بن عادل ،**أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي _دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA_**، مذكرة تدرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، سم علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2023، ص ص:43_44.

_ دمج الفئات المهمّشة في النظام المالي وهذا يساعد في ضمّ النساء، الشباب، أصحاب الدخل المنخفض، وسكان الأرياف إلى النظام المالي الرسمي، و يوفّر بدائل غير تقليدية عن البنوك مثل المحافظ الرقمية والتطبيقات البنكية ؛

_ يقلل من تكاليف تقديم الخدمات المالية، مما يجعلها أكثر جدوى للبنوك والمؤسسات المالية و كذلك يساعد في تسريع الإجراءات (فتح حساب، تحويل أموال، طلب قرض....) ؛

_ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد .

•

**خلاصة**

يعتبر تطوير الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بما فيها الضعيفة ذات الدخل المنخفض بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفعالة .كما يهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أنه أثار العديد من اهتمامات الدول لقدرته على معالجة الكثير من المشكلات، فضال عن دوره الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي كما تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين الشمول المالي التحول الرقمي من تسهيل الوصول للخدمات المالية مما يؤدي إلى الاستثمار في المشاريع وبالتالي القضاء على الفقر .

# الفصل الثاني : دراسة حالة الجزائر في مجال التحول الرقمي و تأثيره في تعزيز الشمول المالي

**تمهيد**

يعتبر التحول الرقمي عاملاً محورياً لتحسين الشمول المالي في الجزائر، حيث تسعى البلاد إلى زيادة قدرة جميع أفراد المجتمع على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك أولئك الذين لا يتعاملون مع النظام المصرفي التقليدي. عبر استخدام التكنولوجيا الرقمية، تعمل الجزائر على إزالة الحواجز الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تمنع الجميع من الاستفادة من هذه الخدمات المالية، لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بهدف توضيح واقع تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

**المبحث الاول : واقع الشمول المالي في الجزائر ؛**

**المبحث الثاني :واقع التحول الرقمي في الجزائر ؛**

**المبحث الثالث : مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ؛**

## المبحث الأول : واقع الشمول المالي في الجزائر

تظهر المعلومات الخاصة بالشمول المالي التي تنشرها الجهات المعنية مثل البنك الدولي أن الجزائر تأتي في المرتبة 141 عالمياً بالنسبة للشمول المالي، مما يجعلها متأخرة مقارنة ببعض الدول العربية. الجزائر تقع ضمن المجموعة الثانية عالمياً، التي تضم لبنان والأردن ودول المغرب العربي، وهي بلدان ذات مستويات شمول متوسطة. لفهم الوضع الراهن للشمول المالي في الجزائر، سنقوم بإلقاء الضوء على أهم النقاط التي تبنها البنك الجزائري في مجال الشمول المالي، وكذا الجهود لتعزيز الشمول وأهم التحديات التي تواجهه في الجزائر .

### المطلب الاول : تطور الشمول المالي في الجزائر .

جاء على لسان محافظ بنك الجزائر في اليوم العالمي للشمول المالي لسنة 2023 , أن بوادر الشمول المالي في الجزائر بدأت منذ زمن طويل , حيث كانت مع بداية ظهور المؤسسات الناشئة في سنوات 2000 و التي رافقتها الحكومة بمجموعة من التدابير و الآليات و البرامج التنظيمية , فضلا عن مختلف التعليمات الاحترازية الداعمة ,أما البداية الملموسة لهذا المجال كانت سنة 2020. ونلمس هذا التطور من خلال المؤشرات الأتية:

**أولا: ملكية البالغين أكثر من 15 سنة لحساب المؤسسات المالية :**

وبقراءة في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex نجد تطور نسبة الشمول المالي في عشر سنوات من 2011 الى 2021 بمعدل موجب قدر ب 32,47% كما يوضح الشكل و الجدول التاليين.[1]

[1] عابد صونية، **الرقمنة و الصيرفة الاسلامية :آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، الملتقى الدولي : رقمنه الخدمات المصرفية و تسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال افريقيا ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ،2024، ص:10.

**الجدول(2_1):**تطور معدل الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011_2021

| السنة | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 33,29 | 50,48 | 42,78 | 44,1 |

**المصدر:** تقارير الصادرة عن Global Findex للسنوات المذكورة.
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

**الشكل رقم (2_1):**تطور معدل الشمول المالي حسب مؤشر عدد البالغين المالكين لحسابات مصرفية في الجزائر خلال الفترة من 2011 الى 2021

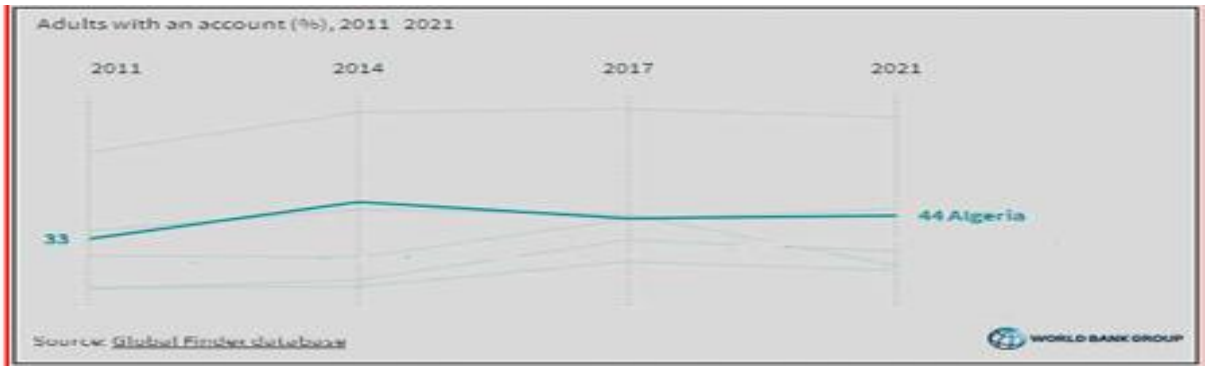


Source: The global findex database 2021: Financial Inclusion, Digital payments, and resilience in the age of covid-19, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

الملاحظ من الشكل البياني رقم (2_1) و من الجدول رقم (2_1) أن مؤشر الشمول المالي ( حسب معيار نسبة ملكية حساب مالي لدى البالغين أكثر15)، قد عرف معدل قياسي في بيانات 2014 حيث سجل معدل 50,48%، ثم انخفض في التقرير الموالي ( لسنة 2017) الى 42,78% ، و المرجح أن هذا الانخفاض راجع الى انهيار أسعار البترول خلال تلك الفترة و التي انعكس آثره على مختلف المؤشرات الاقتصادية ، ليعود الى الارتفاع من جديد بيانات سنة 2021. و تحتل الجزائر مرتبة لا بأس بها بين الدول العربية من حيث مستوى الشمول المالي ، و هي تقريبا في نفس مستوى الدول المجاورة لها (تونس 36,85% و المغرب 44,37%).[1]

**ثانيا: الاقتراض من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان للبالغين أكثر من 15 سنة :**

حيث يقيس هذا المؤشر نسبة اقتراض البالغين أكثر من 15 سنة من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان في الجزائر من سنة 2011 الى سنة 2021 :

[1] عابد صونية، **الرقمنة و الصيرفة الاسلامية :آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مرجع سابق ص:11.

**الجدول رقم (2_2)** :نسبة اقتراض البالغين من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان

| السنة | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| النسبة (%) | 1.5 | 5.8 | 5.0 | 3.8 |

**المصدر** : بالاعتماد على :

**The Little Data Book On Financial Inclusion** . World Bank Group.2012 .2015.2018.2022

من خلال الجدول السابق فان نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية او باستخدام بطاقات الاتمان ضئيلة جدا ، حيث انه سنة 2011 كانت تقدر نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية فقط و بدون وجود بطاقات اتمان 5،1 % ، ارتفعت بمقدار 4،3% سنة 2014 و ذلك لاستخدام بطاقات الائتمان ، انخفضت النسبة الى 0،5% سنة 2017 و 8،3 % سنة 2021 بسبب شروط و متطلبات الاقراض التعجيزية التي تتبنها المؤسسات المالية .

**ثالثا: الادخار في المؤسسات المالية للبالغين أكثر من 15 سنة** : يهتم هذا المؤشر بدراسة نسبة الادخار للبالغين أكثر من 15 سنة في المؤسسات المالية في الجزائر خلال عشر سنوات :

**الجدول رقم (2_3)**: نسبة الادخار للبالغين في المؤسسات المالية

| السنة | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| النسبة (%) | 4.3 | 13.8 | 11.4 | 16.0 |

**المصدر** : بالاعتماد على :

**The Little Data Book On Financial Inclusion** . World Bank Group.2012 .2015.2018.2022

ارتفعت نسبة الادخار من 3،4 % سنة 2011 الى 8،13 % سنة 2014 و ذلك نتيجة للجهود المبذولة من الحكومة و المؤسسات المالية لجذب أكبر عدد ممكن من المدخرين ، أما سنة 2017 فانخفضت النسبة الى 4،11 % و ذلك نظرا للضيق المالي الذي شهده الشعب الجزائري في تلك الفترة نتيجة ارتفاع الأسعار ، ارتفعت النسبة مجددا سنة 2011 كنتيجة للجوء الأفراد الى التعامل من خلال المؤسسات المالية ، و احتفاظهم بأموالهم من خلالها بسبب أزمة كوفيد_19، و أيضا زيادة التثقيف المالي .

نظرًا لأن البنك يقوم بشكل رئيسي بتلقي الودائع وتقديم القروض، فقد تمت مراقبة هذه النسب في الجزائر، لأن الزيادة في النسبة تعزز من فاعلية البنك وتوسع الشمول المالي. وهذا الأمر ينطبق على معدل ملكية الحسابات، حيث يتم تقييم هذه النسب للأشخاص البالغين أكبر من 15 سنة.

**المطلب الثاني : جهود الجزائر في تعزيز الشمول المالي**

قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي و تعميقيه ليستهدف كل فئات الزبائن و المتعاملين ، و لعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تللك المؤرخة في 15مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني و بفتح التمويل الاسلامي و ما تمثله من خدمات مصرفية ثرية و متعددة استجاب بنك الجزائر لمطالب شريحة كبير من المتعاملين . و للتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكة الاسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في اطار أسلوب التمويل المذكور ؛[1]

ومن أهم الجهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الشمول المالي نذكر منها :[2]

**أولا: التثقيف المالي :** و هذا من خلال اعداد و صياغة استراتيجية وطنية شاملة موجهة بالخصوص لتعزيز مستويات التعليم و التثقيف المالي ،و العمل على تطويرها من خلال مشاركة عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص و الاطراف ذات الصلة و كل هذا لتعزيز الوعي و المعرفة المالية لدى المواطن خاصة الفئات المستهدفة كالشباب و النساء و المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، كما يهدف التثقيف المالي الى مساعدة الافراد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة و مدروسة فيما يخص تعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجة المخاطرة ؛

**ثانيا: تحسين الفرص الحصول على الخدمات المالية:** يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة و نماذج الأعمال المبتكرة من أهم سب تعزيز عرض الخدمات المالية و اصاليها مثل سداد الفواتير و اجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول ؛

---

[1] شنيني رشيد، **واقع و آفاق الاقتصاد الرقمي و الشمول المالي فب الجزائر** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الادارية للمؤسسات المالية للتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة ،2021 جامعة أحمد دراية (أدرار)، ص:13.

[2] مفيدة الأحسن ،**واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع و تحديات )–دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011–2021**–،مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،المجلد 12،العدد 02ديسمبر 2023 ،ص : 40.

**ثالثا: تطوير البنية التحتية المالية:** و تتضمن ما يلي :

**1 – بيئة تشريعية :** من علال اصدار و تعديل التعليمات و اللوائح السابقة بما يتلأم مع توجيهات الشمول المالي الأر الذي يعمل على توفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم مبدأ الشمول المالي ؛

**2 – الانتشار :** أي التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية و الاهتمام بانتشار فروع أو مكاتب لمقدمي الخدمات و انشاء نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك و خدمات الهاتف البنكي وهذا وفقا لتشريعات الدولة ؛

**3 – تطوير نظم الدفع و التسوية :** تعمل عملية تطوير نظم الدفع و التسوية صغيرة القيمة على تسهيل تنفيذ العمليات المالية و المصرفية و تسويتها بين المقدمين في الوقت المناسب ؛

**4 – توفير بيانات شاملة :** يتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد و الشركات الصغيرة و المتوسطة اضافة الى قاعدة بيانات لتسجيل الأصول المنقولة و اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتأكيد من حصول مقدمي الخدمات و العملاء التي يحتاجونها لضمان الشفافية و حماية حقوقهم .

**المطلب الثالث : عوائق الشمول المالي في الجزائر .**

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مسار الشمول المالي في الجزائر، حيث لايزال الطريق طويلا لتحقيق المستوى المرغوب ،و فيما يلي يوضح العقبات التي تحول دون نشر الشمول المالي في الجزائر : [1]

**أولا: عوائق اقتصادية :**

- ان من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة و بالتالي صعوبة المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛
- ارتفاع في فاتورة الواردات ، يرجع الى زيادة مستويات التضخم في الاسواق العالمية؛
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو و الدولار ، و انخفاض مداخيل الصادرات ؛
- انخفاض معدلات النمو لمستويات غير كافية لامتصاص البطالة ، وعدم التمكن من تنفيذ البرامج المسطرة ، و مواجهة المشاريع الجزائرية لصعوبة نتيجة ذلك ؛

[1] مروى قاسمي، **دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ،2022،ص: 56.

ومن ناحية أخرى، ذكر التقرير الاقتصادي المشترك أن هناك مجموعة من العقبات التي تعترض الأنظمة المالية في الجزائر، مما يؤدي إلى تقليل الوصول إلى الخدمات المالية فيها، مما يقلل من الفرص المتاحة للدخول إلى هذه الخدمات المالية. وتتمثل أبرز هذه العقبات في:[1]

**ثانيا: ضعف البنية المالية التحتية** :نقصد بها ضعف المكونات الاساسية لها ، و المتمثلة فيما يلي :

**1 – عدم ملائمة البيئة التشريعية :**

–أن البيئة التشريعية في تنظيم النشاط المصرفي في الجزائر ،لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية ، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعدت لأجله ؛

–عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الاسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من عقد من الزمن ، فلا توجد قوانين تسمح أو تمنع ممارسة الصيرفة الاسلامية في الجزائر ؛

–التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية ، لإنجاح التجارة الالكترونية ، و التي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي ؛

**2 – ضعف الشبكة المصرفية** :في سنة 2014 جاء قانون المالية ليعهد الى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية و تنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني ، و هو ما يسمح بفتح وكالات بنكية جديدة ، و منح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة و مكاتب تمثيل لتعزيز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية 2017 ب(20 وكالة جديدة)،حيث ارتفاع عدد وكالات الشبكة المصرفية من (1558 وكالة) في 2015 الى (1588 وكالة ) في 2016 ، أما في سنة 2017 فقد تعززت الشبكة المصرفية باعتماد (27وكالة جديدة) ، ليصبح العدد الاجمالي للمؤسسات البنكية و المالية (1604 وكالة )،لكن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسين مستوى التغطية المصرفية ، حيث في سنة 2017 يعادل وكالة واحدة لكل 2609 نسمة (مقابل

[1]Banque D' Algérie , « Brochure sur l'inclusion financière »,P02 ? http :www.bank–of– Alegria. Dz–PDF/inclusion7.pdf, consulté le v18/01/2019.

25900 في 2016 و25660 في 2015)، و هي منخفضة اذا ما قورنت بالمعدل العالمي (وكالة لكل 3000 نسمة)،او معدل التغطية الخاص بالجزائر (وكالة لكل 5000 نسمة مكعب)؛[1]

**3 – ضعف وسائل الدفع وأنظمة التسوية :** توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها ،و البطاقات البنكية (CIB) ، و هي تسمح لزبون بنك معين بالدفع و السحب ،كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن ،بالإضافة الى أنواع أخرى ن البطاقات الالكترونية (ماستر كارد ، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من زبائن ( رجال الاعمال و المستثمرين) وفق شروط معينة ، و مجالات استخدامها في الجزائر ضعيفة ؛

لكن للأسف الواقع الصرفي و المالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له ، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية .

**4 – قواعد البيانات :** ان مكاتب الاستغلال الائتماني ، التي كان معمول بها سابقا ،لم تعد تؤدي دورها ، بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الافراد و الشركات ، و ضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصاريف و المؤسسات المالية ؛

**5 – العنصر البشري :** و ذلك من خلال :

_ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف ، مما أدى الى تفشى عمليات الاختلاس التي تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل اكتشافها ؛

_عدم احترام الاجراءات الرقابية الداخلية ،الامر الذي اضعف الثقة في العلاقة بنك و الزبون ؛

_تهميش الكفاءات وعم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين .

**6 – آليات معالجة ملفات القروض :** يشتكي الافراد المؤسسات من ثقل اجراءات طلب القروض ، و الشروط التعجيزية فيما يخص القروض الاستثمارية ، كارتفاع المساهمة الشخصية الى حدود 70 % من قيمة المشروع ، اضف الى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل ضعف المبلغ المقترض ، مما يؤدي الى عزوف الزبون عنها ؛

[1] SMAH H, **Pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers :cas de l'Algérie**. Revue critique de droit et sciences politiques, Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, numéro2, 2017, p47.

**7 – ضعف الحماية المالية للزبون :** وذلك من خلال :

– إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية ، يسمح بتعويض الزبون في حالة افلاس البنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا و لا تحفز على الادخار ، و في اطار سياسة الشمول المالي و بعث الثقة من جديد في العلاقة (بنك _زبون)، ثم رفع هذه القيمة لكنها تبقى غير كافية ، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم ،و انخفاض معدلات الفائدة على الودائع الادخارية ؛

– الاخلال بأهم قاعدة في النشاط المصرفي ، و هي مبدأ السر المهني الذي تشدد عليه كل البنوك المركزية في العالم لحماية بيانات الزبائن المالية ؛

**8 – الخدمات التقليدية :** هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت الى انعدام المنافسة ، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة ان لم نقل نفسها ، وتطبيق نفس معدلات الفائدة ،ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة ، و هو ما يعد استغلال ماليا ؛

**9 – نقص الثقافة المالية :** يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد و المؤسسات الاقتصادية على ايداع أرصدتهم النقدية في المصارف ،و اعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية ، و يزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي و العكس يؤدي الى تنامي ظاهرة الاكتناز ، و هي الظاهرة المتجذرة في الاقتصاد الجزائري .

## المبحث الثاني : واقع التحول الرقمي في الجزائر .

يعتبر التحول الرقمي في المصارف الجزائرية أحد العناصر الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومة من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق الشمول المالي. وقد شرعت البنوك الجزائرية، سواء كانت حكومية أو خاصة، في إطلاق مبادرات رقمية تهدف إلى تحديث الخدمات وتسهيل العمليات، من خلال استخدام تقنيات جديدة مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتطبيقات على الهواتف المحمولة، وأجهزة الصراف الآلي الذكية، و لقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مطالب، المطلبين الأولان يشملان جهود التحول الرقمي وأهم المؤشرات التي واجهتها الجزائر في هذا المجال، بينما المطلب الثالث يتحدث عن تحديات و مستقبل التحول الرقمي في الجزائر.

### المطلب الاول : تطور التحول الرقمي في الجزائر

شهدت الجزائر خلال العقد الأخير خطوات متسارعة نحو التحول الرقمي، في إطار سعيها لبناء اقتصاد عصري وتنافسي ، و نوضح ذلك في ما يلي :[1]

**أولا : مؤشر الولوج للاقتصاد الرقمي :**

يسمى مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) أو مؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي ، و يقيم هذا المؤشر اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال أربع محاور :

_ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال الولوج و المحتوى و تكنولوجيا المستقبل ؛

_ استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الحكومات و قطاع الاعمال و الافراد ؛

_الحوكمة وبيئة الاعمال من خلا ل الاطار التنظيمي ، الثقة و الشمول ؛

_ تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ذلك على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي و التنمية المستدامة ؛

[1] شرقي أسماء ، صفيح صادق ، **التحول الرقمي في الجزائر الواقع و معوقات النجاح** ، الملتقى الوطني الافتراضي الاول "الاقتصاد الرقمي في الجزائر" ، جامعة معسكر ، ماي 2022 ، ص : 158 .

و من خلال التقرير الذي أصدره PORTULQNS لسنة 2019 ، و الذي يضم 121 دولة يظهر أن الجزائر لا زالت تحتل المرتبة 98 بمجموع نقاط 35,30 .

**الشكل(2_2)** :يوضح مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر

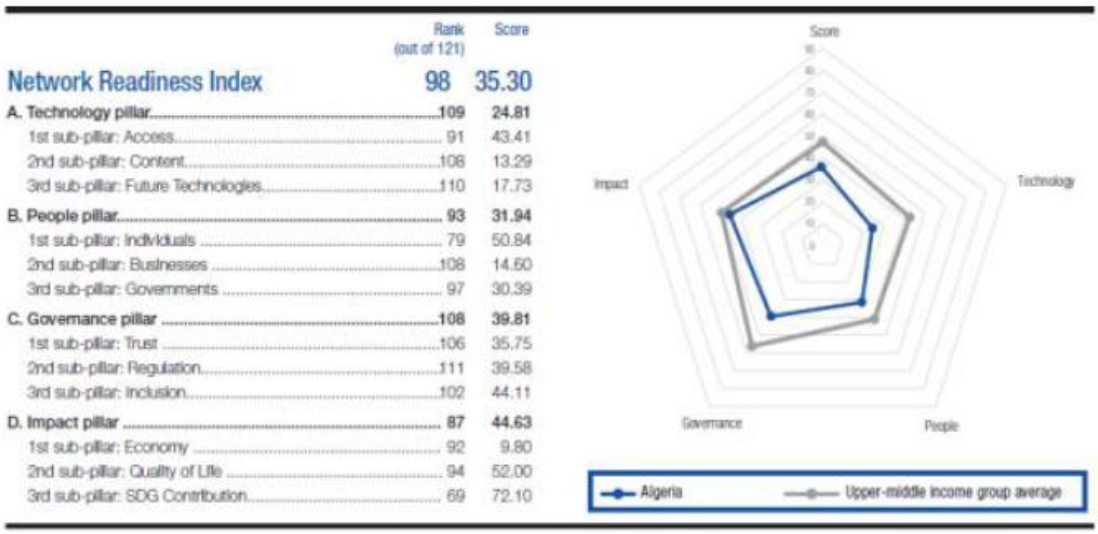

| | Rank (out of 121) | Score |
|---|---|---|
| **Network Readiness Index** | **98** | **35.30** |
| **A. Technology pillar** | **109** | **24.81** |
| 1st sub-pillar: Access | 91 | 43.41 |
| 2nd sub-pillar: Content | 108 | 13.29 |
| 3rd sub-pillar: Future Technologies | 110 | 17.73 |
| **B. People pillar** | **93** | **31.94** |
| 1st sub-pillar: Individuals | 79 | 50.84 |
| 2nd sub-pillar: Businesses | 108 | 14.60 |
| 3rd sub-pillar: Governments | 97 | 30.39 |
| **C. Governance pillar** | **108** | **39.81** |
| 1st sub-pillar: Trust | 106 | 35.75 |
| 2nd sub-pillar: Regulation | 111 | 39.58 |
| 3rd sub-pillar: Inclusion | 102 | 44.11 |
| **D. Impact pillar** | **87** | **44.63** |
| 1st sub-pillar: Economy | 92 | 9.80 |
| 2nd sub-pillar: Quality of Life | 94 | 52.00 |
| 3rd sub-pillar: SDG Contribution | 69 | 72.10 |



**المصدر** :PORTULANS Istitute ; The Network Readiness Index 2019

نلاحظ من الشكل أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة خاصة في البنية التحتية و حوكمة القطاع و بيئة الأعمال و بالتالي وجود فجوة رقمية يمكن ارجاع أسبابها لما يلي :[1]

_ الاسعار المرتفعة للهواتف الذكية و الالكترونيات ؛

_ ضعف تدفق الانترنت ؛

_ ضعف التجارة الالكترونية ؛

_ انعدام الأمن الالكتروني .

[1] شرقي أسماء ، صفيح صادق ، **مرجع سابق ، ص :159** .

**ثانيا : الدفع الالكتروني في الجزائر**

حسب احصائيات موقع STATISTA وصلت قيمة المدفوعات الرقمية في الجزائر في مارس 2022 الى 4,18 مليار دولار ، و من المتوقع ان تظهر معدل نمو سنوي يبلغ 7,62% مما يؤدي الى اجمالي مبلغ متوقع يقدر ب 5,61 مليار دولار سنة 2026. و هذا في ظل الجهود المبذولة من الجهات الرسمية سعيا لتطبيق التحول الرقمي الشامل خاصة بعد جائحة كورونا و ذلك من خلال الاطلاق الرسمي للتشغيل البيني بين المنصة النقدية لمؤسسة بريد الجزائر و تلك التابعة للبنوك ، بحيث تتوفر خدمة الدفع عبر الانترنت لأكثر من 10 ملايين شخص حامل للبطاقة النقدية ، حيث تسعى ذات الجهات لتوفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع في 2024 ، بين الشبكة البنكية و بريد الجزائر ، و توفير جهاز آلي لكل خمسة آلاف نسمة ، مما سيسمح بجعل البطاقة وسيلة رئيسية للدفع .[1]

**الشكل(2_3)** : يوضح قيم معاملات المدفوعات الرقمية في الجزائر للفترة (2017_2026)

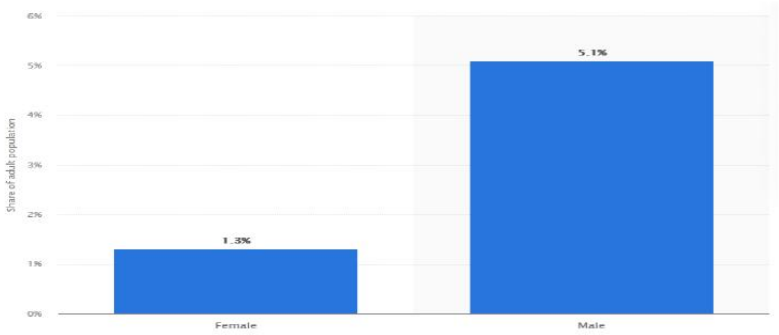


**المصدر** : موقع STATISTA مارس 2022

[1] شرقي أسماء ، صفيح صادق ، **مرجع سابق** ، ص : 159 .

حسب احصـائيات من نفس الموقع بلغ معدل انتشار بطاقات الائتمان في الجزائر في فبراير 2022 نسبة 3,2 % ، حيث سجل البالغون الذكور معدل 5,1 % ، و كان احتمال امتلاكهم لبطاقة ائتمان أكبر بكثير من النساء ، بالمقابل هناك امرأة واحدة فقط من أصل 100 لديها بطاقة ائتمان في الجزائر .

معدل انتشار بطاقات الدفع في الجزائر منخفض للغاية ، خاصة عند مقارنتها بالتغلغل المصرفي ( ما يقرب من 43% من السكان لديهم حساب في مؤسسة مالية في عام 2021 . [1]

**الشكل (2_4):** يوضح نسبة امتلاك بطاقة ائتمان في الجزائر سنة 2022 حسب الجنس

**المصدر** : موقع STATISTA مارس 2022 .

[1] شرقي أسماء ، صفيح صادق ، **مرجع سابق** ، ص : 160 .

**ثالثا : التحويلات الرقمية في الجزائر**

**الشكل(2_5)** : يوضح قيم معاملات التحويلات الرقمية في الجزائر للفترة (2022_2026)

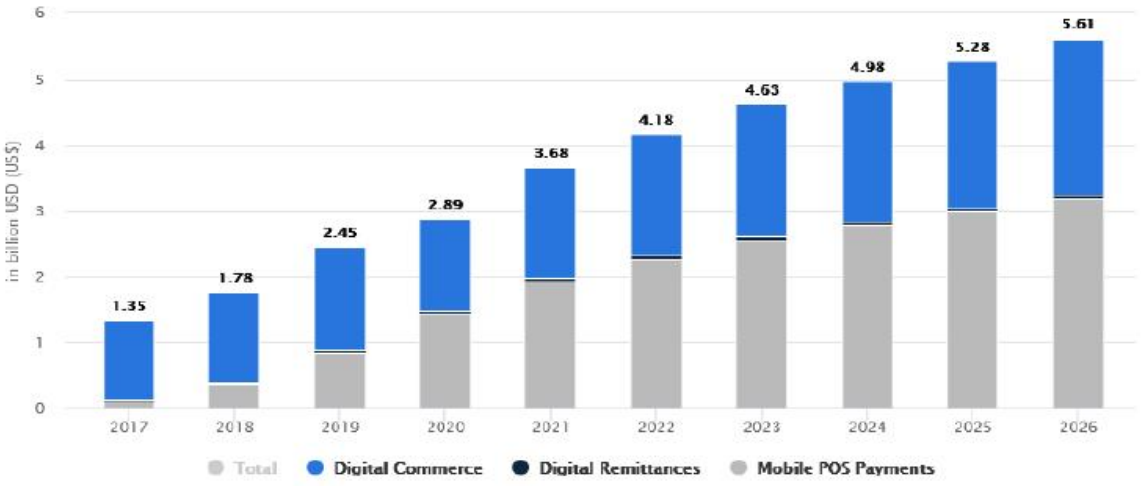


**المصدر** : موقع STATISTA مارس 2022 .

من المتوقع أن تظهر قيمة المعاملات معدل نمو سنوي ( 2026_2022) بنسبة 2,41 مما يؤدي الى اجمالي مبلغ متوقع قدره 56,03 مليون دولار امريكي بحلول عام 2026 .[1]

**المطلب الثاني :جهود الجزائر في تحقيق التحول الرقمي في الجزائر**

يعود استخدام مفهوم التحول الرقمي في الجزائر الى بداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة ، لكن بذوره بدأت مع أول ظهور للأنترنت في البلاد مع منتصف حقبة التسعينات ، إلا أن الحكومة الجزائرية لم تكن منشغلة بتجسيد محتويات في الواقع في ظل غياب الاستقرار الاقتصادي و السياسي آنذاك. لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في التحول الرقمي، وذلك بفضل الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين البنية التحتية الرقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية ، و المتمثلة في :[2]

**أولا: الاستراتيجيات الحكومية:** تبذل الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لتعزيز التحول الرقمي من خلال تبني استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين الاتصال بالإنترنت، وتحديث أنظمة

[1] شرقي أسماء ، صفيح صادق ، **مرجع سابق** ، ص : 161.

[2] بن أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية ،**التحول الرقمي في الجزائر الواقع و التحديات _ دراسة حالة_**، المجلة الجزائرية للمالية العامة ،المجلد 15،العدد 01، 2025 ، ص : 507.

الإدارة الرقمية. هذه الجهود تسعى إلى تمكين المؤسسات والقطاعات المختلفة من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية بشكل أكثر فعالية؛

**ثانيا: القطاعات المستهدفة:** يركز التحول الرقمي في الجزائر على مجموعة من القطاعات الحيوية التي تشمل الخدمات الحكومية، الصحة، التعليم، الخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. تهدف هذه الجهود إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز الابتكار في هذه المجالات؛

**ثالثا: مستوى التقدم:** على الرغم من المبادرات والاستراتيجيات الحكومية، لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة في مجال التحول الرقمي. يتمثل ذلك في ضعف مستوى الاندماج التكنولوجي في بعض القطاعات مقارنة بدول أخرى، مما يعوق تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال .

يمثل التحول الرقمي في الجزائر خطوة استراتيجية نحو تحسين الأداء المؤسسي والخدمات العامة، إلا أن التحديات المتعلقة بالبنية التحتية ومستوى التبني التكنولوجي تتطلب جهودا إضافية لتسريع وتيرة هذا التحول وتحقيق الأهداف المرجوة.

**المطلب الثالث : تحديات و فرص التحول الرقمي في الجزائر**

التحول الرقمي في الجزائر يعد خطوة حيوية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك تواجه البلاد عدة تحديات تعرقل تقدم هذا الاتجاه. على الرغم من هذه التحديات، إلا أن مستقبل التحول الرقمي في الجزائر يحتوي على العديد من الفرص المشرقة. وضعت الحكومة الجزائرية خطة استراتيجية للتوجه نحو التحول الرقمي .

**الفرع الاول : تحديات التحول الرقمي في الجزائر**

لا تزال الجزائر من بين الدول المتأخرة في التحول الرقمي خاصة في القطاع المالي رغم المجهودات المبذولة و هذا راجع الى :[1]

- الدعم الحكومي المحدود و التمويل غير الكافي ، انعدام البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق التحول الرقمي ؛
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكتروني في الجزائر خاصة لدى النساء ، مما يؤدي لبطء المعاملات المالية و زيادة الاقتصاد المالي ؛

[1]شرقي أسماء ، صفيح صادق ، **مرجع سابق** ،ص ص :161_162.

- نقص الثقة لدى الجمهور في المعاملات الرقمية رغم ان الجزائر تعتبر من بين الدول السبعة الوحيدة التي تقر تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية ؛
- تدني جودة خدمة الانترنت و ارتفاع أسعار الهواتف المحمولة ؛
- الفجوة التنظيمية التي تعيق نمو التكنولوجيا المالية ، بالرغم من العمل المستمر لتطوير الأطراف التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ، ووضع قوانين بشان اصدار النقود الالكترونية ، فالمشروع الجزائري حدد موقف بشان تداول العملات الافتراضية حيث نصت( المادة117من القانون رقم 11/17)[1] على انه :" يمنع شراء العملة الافتراضية و بيعها و استعمالها و حيازتها . العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت ، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالأوراق النقدية و عمليات الدفع بالصك او بالبطاقات البنكية ، يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم ، طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بيها".

**الفرع الثاني: فرص التحول الرقمي في الجزائر**

الجزائر تخطو خطوات ملموسة نحو التحول الرقمي، مدفوعة برؤية وطنية طموحة وخطط تنفيذية ضخمة ، فيما يلي فرص التحول الرقمي المصرفي في الجزائر مرتبة وفق محاور استراتيجية واضحة :

**_إطلاق البنوك الرقمية ( بوابة نحو الابتكار)** : أطلقت الجزائر إطارًا تنظيميًا حازمًا لإنشاء البنوك الرقمية (المادة 0424)[2]، ويمنع عليها فتح فروع تقليدية مع إلزام مشاركة بنك جزائري بنسبة لا تقل عن 30 % من رأس المال هذا الإطار يشجّع على تقديم حسابات إلكترونية، تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحويلات آمنة عبر الإنترنت ؛

تأسيس أولى البنوك الرقمية يستهدف الجمهور الشاب والمناطق النائية، خصوصًا عبر تطبيقات بسيطة وسريعة ومتوافقة مع الهواتف المحمولة.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 ، 9 ربيع الثاني 1439هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2017 ، ص : 54 .

[2]نظام 24/04 مؤرخ في 13 أكتوبر 2024 يتعلق بشروط الخاصة للترخيص بتأسيس و اعتماد و ممارسة نشاط البنك الرقمي ، الجريدة الرسمية عدد 77 مؤرخة في 19 نوفمبر 2024 ، ص : 30 .

**_دفع إلكتروني وتوسيع الشمول المالي :** شهدت المعاملات الرقمية قفزة خلال السنوات الاخيرة ومنه البنك المركزي والمالية يدرسان حوافز لتوسيع اعتماد الدفع الإلكتروني وتقليص الاقتصاد الموازي ؛[1]

**_الخدمات البنكية عن بُعد (إنهاء الحاجة للوكالات) :** البنوك الناشئة يمكنها تقديم خدمات فتح الحساب، قروض، وتحويلات P2P عبر التطبيقات فقط ، شركات محلية مثل **Klika** تعاونت لبناء أولى التطبيقات البنكية في الجزائر، مع دعم تخزين البيانات محليًا وعمليات KYC عبر الإنترنت ؛[2]

شركاء تقنيين مثل Klika يملكون خبرة مهمة، وهناك مساحة لإطلاق مشاريع مماثلة أو شراكات ممولة و هذا النموذج يناسب العمال المستقلين والرياديين الباحثين عن خدمات مالية خالية من التعقيد.

**_ تحسين الأداء البنكي وبناء الثقة :** الدراسات تُظهر أن التحول الرقمي يرفع أداء البنوك ويزيد رضا العملاء ويجذب الاستثمارات ؛ [3]

تطوير حلول **أمن سيبراني قوية لتطبيقات الهواتف والمواقع** (اختبارات اختراق، تشفير بيانات)

خدمات استشارية للتوافق التنظيمي( GDPRمحلي، حماية البيانات، توقيع إلكتروني) .

**_البنوك المفتوحة ( جيل مستقبل الخدمات المالية) :** حتى نهاية 2024، لا يوجد إطار قانوني لـ Open Banking في الجزائر ؛[4] رغم ذلك، بنوك الجزائر ومؤسساتها تُهيئ بيئة رقمية تبدأ بتطبيقات وخدمات مصرفية إلكترونية

تصميم منصات **Open APIs**متوافقة مع الأطر الدولية، استعداداً للتنظيم المرتقب.

إطلاق مبادرات تجريبية (Proof of Concept) تجمع بين البنوك والفينتك لابتكار خدمات مالية جديدة.

---

[1] https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/algerias-quest-for-greater-digitisation-and-financial-inclusion/20240914131401205166.html?utm_source=chatgpt.com

[2] https://www.klika.us/klika-builds-one-of-the-first-mobile-banking-solutions-in-algeria/?utm_source=chatgpt.com

[3] خولة مرسي ، هاجر موساوي ، تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين اداء البنوك –دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات – ، مجلة المنهل الاقتصادية ،المجلد 6 ، العدد 1 ، 2023/06/07 ، ص : 527 .

[4] openbanking.ng.

**_ القطاع الحر (خدمات بنكية للخدمات الفردية والدولية)** : حلول مثل **Grey** تستهدف المستقلين (Freelancers) وتقدّم حسابات متعددة العملات وبطاقات افتراضية وسحب محلي للدينار/يورو/دولار ؛[1] توسيع عروض مثل Grey نحو فئات أخرى :**التجار الإلكترونيين، الشركات الناشئة، الطلاب** المغتربين، وغيرهم، دمج هذه الخدمات بالمنصة المصرفية الإلكترونية المحلية لتوفير بنية متعددة العملات.

## المبحث الثالث : مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

لقد بدأت ملامح مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر تظهر تدريجيًا، خاصة منذ إدراج خدمات الدفع الإلكتروني وتوسيع استخدام البطاقات البنكية والمحافظ الرقمية، ما سمح بزيادة عدد الأفراد الذين يمتلكون وسائل للوصول إلى الخدمات المالية. كما ساهمت التطبيقات البنكية وخدمات الهاتف المحمول في تسهيل العمليات المصرفية، لا سيما في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية البنكية التقليدية. ويُعد إطلاق منصات رقمية لتسديد الفواتير، والتحويلات المالية، وإصدار الحسابات البنكية عبر الإنترنت، من المؤشرات الإيجابية التي تعكس انخراط الجزائر في استخدام الرقمنة لتوسيع نطاق الشمول المالي.

### المطلب الاول : واقع التحول الرقمي المالي في الجزائر

سعت الجزائر وتسعى لتحسين قاعدة الشمول المالي من خلال رقمنه القطاع المالي، ويتجلى ذلك في تطور أرقام وإحصائيات كل من الدفع الإلكتروني، عمليات الهاتف المحمول ، التجارة الإلكترونية، وإصدار البطاقات البريدية والمصرفية:[2]

---

[1] https://grey.co/blog/the-ultimate-digital-bank-account-for-freelancers-in-algeria?utm_source=chatgpt.com

[2] عابد صونيه، **الرقمنة و الصيرفة الاسلامية :آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر** ،مرجع سابق ، ص: 12.

*تم انشاء تجمع النقد الآلي "جي مواتيتيك" سنة 2014،و يتكون من 18 بنكا بالإضافة الى مؤسسة بريد الجزائر ،و التي يساهم فيها بنك الجزائر كعضو غير مساهم من أجل ضمان مطابقة الأنظمة ،و أدوات الدفع و المعايير المعمول بها ،و يسعى تجمع النقد الآلي الى تعزيز الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني، و الاشراف على النظام المصرفي ، كما يراقب ايضا نظام الدفع الالكتروني من خلال ادارة المعايير و المواصفات و القواعد، و تحديد المنتجات النقدية و البنكية و قواعد تنفيذها ميدانيا و كذلك ادارة أمن المدفوعات.

**أولا: الدفع الإلكتروني**

يعد تشجيع الدفع الإلكتروني في التعاملات الجارية بين الأعوان الاقتصاديين، من النقاط الأساسية في مخططات الدولة الجزائرية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتخفيف تداول السيولة النقدية، علاوة على امتصاص المعروض النقدي المسجل في القطاع غير الرسمي. وقد عرف الدفع الإلكتروني دفعا قويا مطلع سنة 2020 بعد إبرام اتفاقية التشغيل البيني بين كل من مؤسسة بريد الجزائر، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك **SATIM** وتجمع النقد الآلي[*] **(GIE Monétique)** ، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 5 جانفي 2020 هذه الاتفاقية سمحت لحاملي البطاقات البريدية الذهبية والبطاقات البنكية على حد سواء الاستفادة من الخدمات النقدية التي توفرها الشبابيك الآلية لمكاتب البريد والوكالات البنكية عبر التراب الوطني بشكل متكامل وأكثر أمان وفعالية (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية 2024) ، كما تم خلال شهر ديسمبر 2021 توقيع اتفاقية إطلاق التشغيل البيني في مجال الدفع الإلكتروني عبر الإنترنيت بين المؤسسات الثلاثة السابقة ذكرها، فعرف بذلك نشاط الدفع عبر الانترنيت تزايدا ملموسا أفقيا وعموديا ، وتذكر بيانات "تجمع النقد الآلي" أنه منذ انطلاق الدفع عبر الانترنيت سنة 2016 نتج حوالي 98528939 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي ( تجمع النقد الآلي 2024 ) .

**الجدول رقم (2_4):** نشاط الدفع الالكتروني عبر الأنترنت

| السنة | هاتف / اتصالات | نقل | تأمين | مصدر فاتورات | خدمة ادارية | خدمات | بيع السلع | رياضة وترفيه | العدد الاجمالي للمعاملات | المبلغ الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 6 536 | 388 | 51 | 391 | 0 | 0 | 0 | 0 | 7 366 | 15 009 842,02 دج |
| 2017 | 87 286 | 5 677 | 2 467 | 12 414 | 0 | 0 | 0 | 0 | 107 844 | 267 993 423,40 دج |
| 2018 | 138 495 | 871 | 6 439 | 29 722 | 1 455 | 0 | 0 | 0 | 176 982 | 332 592 583,28 دج |
| 2019 | 141 552 | 6 292 | 8 342 | 38 806 | 2 432 | 5 056 | 0 | 0 | 202 480 | 503 870 361,61 دج |
| 2020 (*) | 4 210 284 | 11 350 | 4 845 | 85 676 | 68 395 | 213 175 | 235 | 0 | 4 593 960 | 5 423 727 074,80 دج |
| 2021 | 6 993 135 | 72 164 | 8 372 | 120 841 | 155 640 | 457 726 | 13 468 | 0 | 7 821 346 | 11 176 475 535,68 دج |
| 2022 | 7 490 626 | 195 490 | 23 571 | 302 273 | 153 957 | 705 114 | 24 169 | 152 925 | 9 048 125 | 18 151 104 423,96 دج |
| 2023 | 8 400 869 | 371 317 | 36 996 | 640 485 | 4 086 659 | 1 055 672 | 51 154 | 708 212 | 15 351 354 | 32 196 672 024,03 دج |

**المصدر**: الموقع الرسمي ل ". تجمع النقد الآلي :" أطلع عليه بتاريخ 12/4/2024

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

(*) تشمل الإحصائيات ابتداء من 2020 نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية

يبين الجدول السابق التزايد المتسارع لنشاط الدفع الالكتروني عبر الإنترنيت خلال الفترة المذكورة، كما يسجل قفزة كبيرة في عدد وقيمة هذه الخدمات بعد انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقدي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية والذهبية، سنة 2020 حيث وصل عددها إلى أكثر من 15 مليون عملية سنة 2023 بقيمة فاقت 32مليار دينار؛ كما نلاحظ تزايد الأنشطة و المجالات الاقتصادية التي اعتمدت الخدمات المالية الرقمية، ففي الثلاث السنوات الأولى كان الدفع عبر الإنترنيت مقتصرا على بعض المجالات فقط ( الاتصالات، النقل، التأمين، الكهرباء والغاز، والمياه) ، ليتوسع بعد ذلك ويشمل عديد القطاعات الإدارية والخدمية والإنتاجية والترفيهية والرياضية ؛

وبالموازاة مع الدفع عبر الإنترنيت، شهدت عمليات السحب والدفع الالكتروني عبر محطات الدفع وأجهزة الصراف الآلي أيضا تزايدا معتبرا بالعدد والقيمة (أنظر الجدول رقم 3)، وهو ما يدل على زيادة الثقافة المالية والشمول المالي للمجتمع الجزائري، وقد ساعد ذلك ما قامت به الدولة من تحسين للبنية التحتية المالية من خلال دعم القطاع النقدي بالأجهزة المناسبة، فنسجل تضاعف عدد محطات الدفع الالكتروني بأكثر من 10 مرات خلال الفترة 2016 إلى 2023و، تضاعف عدد أجهزة الصرف الآلي البنكية بثلاث مرات ( أنظر الجدول رقم 4).[1]

[1] عابد صونيه، **مرجع سابق** ، ص ص : 13_14 .

**الجدول(2_5)** : عدد ومبلغ معاملات السحب والدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى 2023

| السنة | العدد الإجمالي لمعاملات السحب | المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب | العدد الإجمالي لمعاملات الدفع | المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع |
|---|---|---|---|---|
| 2016 | 6 868 031 | 98 822 524 500,00 دج | 65 501 | 444 508 902,40 دج |
| 2017 | 8 310 170 | 126 398 291 000,00 دج | 122 694 | 861 775 368,90 دج |
| 2018 | 8 833 913 | 136 233 452 000,00 دج | 190 898 | 1 335 334 130,76 دج |
| 2019 | 9 929 652 | 164 116 233 000,00 دج | 274 624 | 1 916 994 721,11 دج |
| 2020 (*) | 58 428 933 | 1 073 004 953 000,00 دج | 711 777 | 4 733 820 043,01 دج |
| 2021 | 87 722 789 | 1 728 937 064 000,00 دج | 2 150 529 | 15 113 249 499,92 دج |
| 2022 | 128 035 361 | 2 182 896 695 000,00 دج | 2 712 848 | 19 343 056 538,17 دج |
| 2023 | 174 415 895 | 3 262 245 367 500,00 دج | 3 997 165 | 31 518 739 249,37 دج |

**المصدر**: الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي ، مرجع سابق، اطلع عليه يوم 09/4/2025

ما يلاحظ في بيانات الجدول السابق، التفاوت الكبير بين معاملات السحب ومعاملات الدفع، من حيث القيمة والعدد، حيث تشير بيانات تجمع النقد الآلي، إلى أن المعاملات المالية الالكترونية تكون لأغراض السحب أكثر منها لأغراض الدفع، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عمليات السحب تتم غالبا من طرف الموظفين لغرض سحب الراتب الشهري، أما معاملات الدفع والتي ترتبط بالمعاملات التجارية والاقتصادية عموما ( بيع، شراء، سداد فواتير ) فلا تزال ضئيلة، ما يعني الاعتماد أكثر على المعاملات النقدية، وقد يعود ذلك لعدة أسباب أهمها قلة الثقة وانخفاض الثقافة الإلكترونية وأيضا لأسباب ضريبية وانتشار الاقتصاد الموازي (غير الرسمي)؛وهو ما يتطلب من الدولة و من أجل تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليص التعامل بالسيولة النقدية، ضرورة مراجعة القوانين الجبائية و تخفيف الضغوط الإدارية والضريبية على النشاط الإنتاجي للقضاء على الاقتصاد الموازي.[1]

[1] عابد صونيه، **مرجع سابق**، ص : 15.

**الجدول(2_6):** تطور عدد محطات الدفع الالكتروني وأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة بين سنتي 2016 و 2024

| السنة | العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة | العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الآلي البينكية العاملة |
|---|---|---|
| 2016 | 5 049 | 1 370 |
| 2017 | 11 985 | 1 443 |
| 2018 | 15 397 | 1 441 |
| 2019 | 23 762 | 1 621 |
| 2020 | 33 945 | 3 030 |
| 2021 | 37 561 | 3 053 |
| 2022 | 46 263 | 3 658 |
| 2023 | 53 191 | 3 848 |
| الى فيفري 2024 | 54 017 | 3 857 |

**المصدر**: الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي، مرجع سابق، اطلع عليه يوم 12/4/2024

## ثانيا : نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) :

عاجل نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2023، ما يعادل حجم 75 مليون عملية دفع، بقيمة قدرها 22958 مليار دينار، مقابل 55 مليون عملية بقيمة قدرها 20565 مليار دينار خلال سنة 2022، أي بارتفاع كبري بلغ 35,6 % من حيث الحجم و11،6 % من حيث القيمة. كما كانت المعاملات باستعمال البطاقات والتحويلات المعاجلة من طرف نظام المقاصة الإلكترونية في سنة 2023 الأكثر استعمال بنسب تساوي 62,1 % و26،4 %، على التوالي، مقارنة بالحجم الاجمالي لوسائل الدفع المتبادلة.

**الشكل (2_6):** حجم عمليات نظام المقاصة الالكترونية للدفوعات **ATCI**

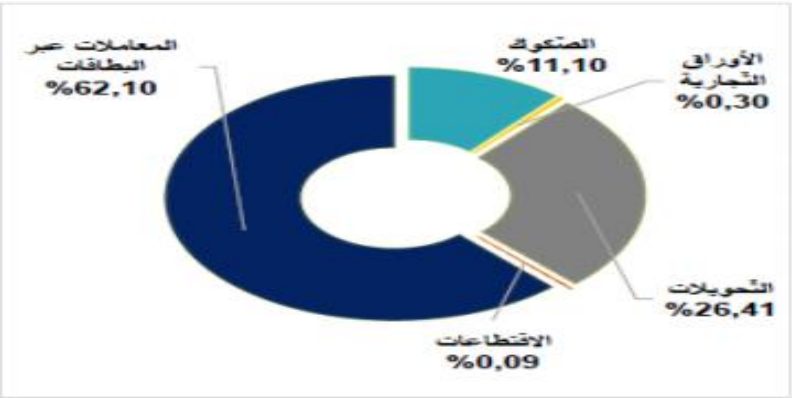


**المصدر** : بنك الجزائر ، سنة 2023 ، ص 74 .

وعليه، يلاحظ أن وسائل الّدفع الإلكترونية (تحويلات، اقتطاعات ومعاملات عن طريق البطاقات) تدعم أكثر فأكثر في سوق الدفع، على عكس الوسائل الورقية الكلاسيكية (الصكوك والأوراق التجارية)، التي يتبين تراجع استعمالها من سنة لأخرى. فمن حيث التطور، ارتفع الحجم الاجمالي لأدوات الدفع المقاصة في 2023 بنسبة 35،6 % من حيث الحجم مقارنة بالنسبة السابقة وذلك راجع للنمو الكبير المسجل من طرف العمليات عبر البطاقات، التحويلات بقدر الاقتطاعات،

وبالتالي؛ فإن المعاملات عن طريق البطاقات، واصلت ارتفاعها من سنة لأخرى مسجلة بذلك معدل نمو يقدر بـ 58،9% خلال سنة 2023، و مثّلت عمليات الّسحب النقدي عرب أجهزة الصراف الالي 85,3% من الحجم الاجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني بين المصارف و93،1% من قيمتها الإجمالية، مما يعكس الاتجاه الواضح لحاملي البطاقات لتفضيل استخدام النقد على المدفوعات عبر البطاقات. الدليل على ذلك لدينا نسب استخدام ضعيفة ومنخفضة للبطاقات ما بني البنوك للّدفع عبر محطات الّدفع الإلكترونية (لدى التجار الموافقين) وأولئك الموجودين على منصات الإنترنت (لدى تجار الويب) .[1]

**ثالثا: عمليات الهاتف المحمول**

سجل الدفع عبر الهاتف المحمول الذي تم فتحه " في مرحلة أولى" فقط بين البنوك (زبائن نفس المؤسسة المصرفية) خلال عام 2023 اجمالي 39,2 مليون معاملة بقيمة 27,8مليار دج ، أما بالنسبة للعمليات المتعلقة بخدمة تحويل الأموال عبر الهاتف (p2p)تم تسجيل 17.8 مليون معاملة خلال سنة 2023 ، بقيمة تفوق 241 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية 2024 ) ؛

**_التجارة الإلكترونية:** تزايد عدد التجار المرخصون بالتجارة الإلكترونية والمنخرطون في نظام الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة من 71 تاجر سنة 2020 إلى 153 تاجر سنة 2021 ،ثم إلى 291 نهاية سنة2022 (بنك الجزائر2023 _2022) ليرتفع العدد إلى 510نهاية سنة 2023 ( تجمع النقد الآلي، 2024)، أي بمعدل نمو خلال ثلاث سنوات قدر بـ 618,3%.

[1] سليم موساوي ، عبد الحفيظ لعور ، **التحول الرقمي للخدمات المالية في القطاع المصرفي الجزائري بين واقع التطبيق و تحديات التطوير** ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الأعمال ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2025 ، ص : 39_40 .

**رابعا: البطاقات المصرفية**

فقد تم اعتماد بطاقة ما بين البنوك والتي تسمى البنكيةCIB ، وهي بطاقة لها خصائص فعالة ومميزة أهمها:[1]

-يمكن استخدامه على مدار 24 ساعة في اليوم و 7 أيام في الأسبوع ؛

-عمليات الدفع على جهاز الدفع الإلكتروني من البنوك والبريد الجزائري ؛

-عمليات الدفع عبر الإنترنت ؛

-السحب من أجهزة الصراف الآلي / الصراف الآلي من البنوك والبريد الجزائري ؛

-الاطلاع على رصيدك على أجهزة الصراف الآلي للبنوك وبريد الجزائر ؛

- إمكانية مراقبة العمليات عبر الإنترنت من خلال عرض الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول؛

وتأتي في شكلين ( CIB الكلاسيكية ) والتي تبلغ سقف السحب والدفع فيها إلى 50000 دينار/ الأسبوع، و ( CIB الذهبية) GOLD ويكون سقف السحب والدفع فيها إلى 100000 دج للأسبوع؛

و تشير إحصائيات تجمع النقد الآلي بتاريخ 29 ديسمبر 2022 إلى أنه مجموع البطاقات المصرفية المصدرة والمتداولة قدرت بـ 13585773 بطاقة بمعدل نمو عن السنة السابقة 17.02 % (بنك الجزائر2023 2022 منها )؛

**الجدول(2_7):** تطور البطاقات ا لمصرفية لسنتي 2021_ 2022

| طبيعة البطاقات | وضعية البطاقات في سنة 2021 | | | وضعية البطاقات في سنة 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ما بين المصارف | الذهبية | إجمالي البطاقات | ما بين المصارف | الذهبية | إجمالي البطاقات |
| عدد البطاقات في التداول (1) | 2 768 285 | 8 841 339 | 11 609 624 | 3 461 317 | 10 124 456 | 13 585 773 |
| عدد البطاقات المفعلة (2) | 855 303 | 2 933 552 | 3 788 855 | 1 063 997 | 2 975 476 | 4 039 473 |
| **معدل النشاط (2/1)** | **% 30,90** | **% 33,18** | **% 32,64** | **% 30,74** | **% 29,39** | **% 29,73** |

مصدر المعطيات: تجمع النقد الآلي

**المصدر:** التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023

[1]عابد صونيه، **مرجع سابق** ،ص :16 .

## المطلب الثاني : سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

حتى تصل الجزائر لدرجة الشمول المالي يجب عليها وضع استراتيجية وطنية قوية تقع على عاتق البنك المركزي فهو المسؤول الأول على تتبع كل تطورات القطاع المالي، ومن بين السبل التي تؤدي إلى تعزيزه، نذكر ما يلى:[1]

- وضع جملة من الأهداف المستقبلية والعمل على دراستها قصد تعزيز الشمول المالي؛
- تحديد جل نقاط القوة من أجل العمل عليها والتركيز على نقاط الضعف من أجل مجابهة كل المعوقات التي تواجه عملية التطبيق ،
- يجب على الحكومة أن تعمل جاهدة على تعزيز الشمول وذلك من خلال وضع قوانين وسن تشريعات مواتية نحو الشمول المالي، اضافة إلى تطبيق وارساء مفهوم الشمول وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الداعمة له مثل مبادرة حساب لكل عميل، مبادرة التمويل العقاري وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تكثيف خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول؛
- يجب وضع خطط فعالة لنشر الوعى المجتمعي بالشمول المالي تتناسب مع كل الفئات العمرية؛
- تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي وذلك من خلال احياء اليوم العربي للشمول المالي حيث تم اعتماده يوم 27 ابريل (من طرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية سنة 2016)، حيث احتفل به في سنة 2020 تحت شعار" **نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي** "؛
- تعزيز فرص التحول المالي الرقمي ودعم الابتكار بما يخدم تعزيز الشمول المالي الرقمي؛

[1] اطالبي سميرة ، سعد اهلل أمال ، **مداخلة بعنوان: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثامن بتقنية التحضر عن بعد حول : التمويل الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، و التحديات)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة طاهري محمد _بشار _،يوم :24-25 نوفمبر 2021 ،ص ص :10-11.

- تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية وفعاليات ومؤتمرات لها عالقة بالشمول المالي من أجل تعزيزه واستقطاب أكبر عدد ممكن من فئات المجمع،(بالاعتماد على التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2020 )؛

**المطلب الثالث : تحديات التحول الرقمي المستقبلية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.**

بناء على ما تم التطرق اليه في هذا البحث ، يمكن القول أن للجزائر قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع استراتيجية وطنية للوصول الى أعلاء مستوى ممكن من الشمول المالي الرقمي ، بهدف مواجهة التحديات التي يمكن تواجه تحقيق ذلك ، و أهمها :[1]

**أولا: تطوير البنية التحتية الرقمية و الحكومة الرقمية الالكترونية**

تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عال منتشرة جغرافيا ، و الأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية ،و شركات الاتصالات ، و أنظمة الحماية الضرورية لضمان أمن و سرية المعاملات المالية ، و كل هذه التكنولوجيا يتم استيرادها ، كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، و هذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الالكترونية ،

**ثانيا: تحسين تنافسية الصناعة المالية**

يتطلب تطوير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة و المزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية و المصارف و المؤسسات المالية ، بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع انشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفر الاطار القانوني الذي يؤطر عملها و يوفر لها القبول المجتمعي ، و تشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيا الرقمية و طرح منتجات مبتكرة ، و نشير هنا أن الشمول المالي لا يعني فقط عمليات السحب و الدفع و تحويل الأموال التي يقوم بجزء كبير منها حاليا بريد الجزائر ، بل يجب توسيع ذلك لمختلف الخدمات كالقروض و التأمين ، و هذا ما يتطلب دور أكبر للمصارف و المؤسسات المالية ؛

[1] محمد شكرين، **أزمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر** ، جامعة المدية ،2021/01/03 ، ص ص:237-238.

**ثالثا: التثقيف المالي**

هو مزيج من الوعي من المعرفة و المهارات و المواقف و السلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة و ذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد ، فقد لا يكون بعض الافراد و المؤسسات الصغيرة على دراية بالخدمات المالية الرقمية المتاحة و منافعها الاقتصادية المحتملة ،أو لا يتحكمون في استخدمها ، هذا الامر منتشر في الاوساط الريفية و بين كبار السن و غير المتعلمين ، مما يتطلب التوجه نحو هذه الفئات ببرامج لمحو الامية المالية و الرقمية ؛ وتشير قاعدة بيانات البنك الدولي أن نسبة المثقفين ماليا في الجزائر تبلغ 33% من مجموع السكان ، و بالنظر الى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري الذي يشكل الشباب فيه نسبته 75% فان تحسي مستوى التثقيف المالي و تعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية يمن تحقيقه المنظور القصير أو المتوسط اذا ما تم اتباع استراتيجية تثقيف ملائمة ؛

و في هذا السياق أعلن بنك الجزائر عن حملة تحسيسية و ترويجية في المؤسسات التعليمية يوم 2020/04/27 ، بمشاركة المصارف ، للتعريف بمختلف المنتجات البنكية و خاصة ما يتعلق منها بالتقنيات الحديثة غير أن جائحة كوفيد 19 حالة دون ذلك (بنك الجزائر 2020 ) ؛

**ثالثا: مقاومة جماعات المصالح المنتفعة من الوضع الحالي :** من الطبيعي أن يلتقي تطور الخدمات المالية الرقمية رفضا و مقاومة من عديد الجهات ، فالشفافية التي توفرها المعاملات المالية الرقمية تثير مخاوف المتعاملين في الاقتصاد الغير الرسمي من امكانية اخضاعهم للضريبة و الاقتطاعات الأخرى ، فيتمسكون بالدفع النقدي ، يتطلب هذا الامر وضع خطة استراتيجية تتضمن تحفيزات جبائيه و ضمانات قانونية تحد من تلك المخاوف ، كما توفر هذه الشفافية للجهات الرقابية امكانية تتبع مصادر الأموال لتصدي لعمليات الفساد المالي و غسيل الأموال ؛[1]

[1] محمد شكرين ، **مرجع سابق** ، ص : 239 .

**خلاصة**

أصبح توفير الخدمات المالية أمرًا مهمًا جدًا يجب أن يشمل جميع أفراد المجتمع الجزائري، من أجل تقليل الفجوات بين الطبقات المختلفة ودمج الفئات التي تعاني من التهميش والأشخاص ذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال توفير فرص لهم للاستفادة من الخدمات المالية، مما يساعد على تحقيق العدالة المالية ويساهم في النمو الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى تحقيق فوائد اقتصادية. و كذلك فـالتحول الرقمي في الجزائر يُعتبر محركاً أساسياً لتحقيق الشمول المالي، من خلال توفير خدمات مالية حديثة، آمنة، وسهلة الوصول. ورغم التحديات، فإن استمرار الجهود في هذا المجال سيسهم في بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولاً وشفافية.

# خاتمة

**خاتمة**

يتّضح أن التحول الرقمي يمثل ركيزة أساسية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، لما يوفره من إمكانيات هائلة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتسهيل التعاملات، وتحسين الكفاءة في تقديم هذه الخدمات. فقد بيّنت مختلف التجارب والمبادرات الرقمية في الجزائر مدى قدرتها على تقليص الفجوة بين الفئات المُمَكَّنة ماليًا وتلك المحرومة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

وتكمن أهمية هذا التحول في أنه لا يسهم فقط في تسريع وتيرة الإدماج المالي، بل يعزز أيضًا الشفافية، ويقلل من الاقتصاد غير الرسمي، ويدعم التنمية المستدامة ،ومع ذلك تبرز عدة تحديات تُعيق تحقيق الأثر الكامل لهذا التحول، من بينها محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف الثقافة المالية والرقمية لدى جزء كبير من المواطنين، فضلاً عن الحاجة إلى إطار تنظيمي متطور يواكب الابتكارات المستمرة.

**أولا : اختبار الفرضيات**

**1_الفرضية الاولى :** ساهمت المبادرات الحكومية والتشريعات المتعلقة بالدفع الإلكتروني في تسريع وتيرة التحول الرقمي في النظام المالي الجزائري ، **فرضية صحيحة** عملت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة على إطلاق سلسلة من المبادرات والإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كأداة لتحديث النظام المالي وتحقيق الشمول المالي الرقمي، ومن أبرز هذه الخطوات إصدار قوانين تنظّم الدفع عبر الإنترنت وتشجّع على استخدام بطاقات الدفع البنكية، إلى جانب إلزام التجار بقبول وسائل الدفع الإلكتروني بموجب قانون المالية لسنة 2022.

**2_الفرضية الثانية :** أدى التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري إلى تعزيز شمولية الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها، **فرضية صحيحة** حيث تشير الإحصائيات إلى أن القيمة الإجمالية لعمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر وصل عددها الى اكثر من 15 مليون عملية سنة 2023 بقيمة فاقت 32 مليار دينار جزائري، بما في ذلك عمليات الهاتف المحمول ،بالنسبة للعمليات المتعلقة بخدمة تحويل الاموال عبر الهاتف تم تسجيل 17,8 مليون معاملة خلال سنة 2023 بقيمة تفوق 241 مليار دينار جزائري .

**3_الفرضية الثالثة :** يُعد ضعف الثقافة المالية والرقمية لدى فئات واسعة من السكان أحد أبرز العوائق التي تعرقل تحقيق شمول مالي رقمي فعّال في الجزائر، **فرضية صحيحة** فرغم توفر خدمات الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية الحديثة، لا يزال جزء كبير من المواطنين، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، يفتقرون إلى الفهم الكافي لكيفية استخدام هذه الأدوات والاستفادة منها بأمان وفعالية. ويشمل هذا

الضعف المفاهيمي مفاهيم أساسية مثل إدارة الحسابات البنكية، حماية البيانات المالية، واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

**ثانيا : نتائج الدراسة**

ـ ظهر الشمول المالي كاستجابة للتحديات والصعوبات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات المالية في الدول النامية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، من خلال تطور هذا المفهوم مع مرور الوقت وزيادة الاهتمام به على الصعيد الدولي، إذ أصبح هدفاً رئيسياً في المجالات التنموية المستدامة والتقليل من الفقر والحرمان المالي. لذلك، فإن تحقيق الشمول المالي يعتمد بشكل كبير وعلى توسيع وتنوع الخدمات المالية، بالإضافة إلى استخدام الرقمنة لمساعدة الأفراد الذين يعانون من الفقر وتوفير فرص مالية لهم.

ـ يتأثر الشمول المالي بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر مكملة لبعضها ، و من أهمها : الاستقرار المالي ، الحماية المالية للمستهلك و النزاهة المالية .

ـ يتم تقييم مستوى الشمول المالي عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تعتمد على عدة جوانب، وهي: إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام هذه الخدمات، وأيضًا جودة الخدمات المالية.

ـ من أهم آليات تعزيز الشمول المالي هي تحسين الفرصة الحصول على الخدمات المالية و التثقيف المالي و كذلك بيئة تشريعية مناسبة و رقمنة الخدمات المالية .

ـ التحول الرقمي لم يعد خيارًا بل أصبح أمرًا حتميًا لأنه يواجه مجموعة من الصعوبات، وأهمها تحسين البنية التحتية الرقمية.

ـ يعمل التحول الرقمي على تحسين كفاءة الخدمات المالية عن طريق تقليل التكاليف الإدارية والمعاملات، مما يسهل تقديم خدمات مالية بأسعار تنافسية.

ـ توفر الخدمات المالية الرقمية سبيلا لحل العديد من التحديات التي تقف في وجه توسيع قاعدة الشمول المالي و المتمثلة في التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية و بعد المسافات بين المناطق النائية و مراكز الخدمة المالية و الروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية ، فضلا على الدور الكبير الذي تلعبه الرقمنة في تسهيل الخدمات للعملاء .

ـ تُطبق استراتيجية التحول الرقمي في جميع المجالات في الجزائر، بما في ذلك المجال المصرفي.

ـ تبذل الجزائر جهود كبير من أجل تعزيز الشمول المالي و ذلك من خلال استراتيجيات لتحسين و تطوير المنتجات المعروضة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن في فترة زمنة قصيرة و باقل تكلفة .

ـ تعتبر الجزائر متأخرة في التحول الرقمي المالي و ذلك لوجود عدت تحديات منها نقص الخبرة الرقمية لدى الافراد و تدني جودة الانترنت و ضعف استخدام أنظمة وسائل الدفع و ضعف محدودية الدعم الحكومي .

ـ وجود رؤية مستقبلية لتحول الرقمي عن طريق تسريع رقمنة و ذللك لتعزيز الكفاءة و سهولة الوصول و الشفافية ، ووضع اطار تنظيمي يدعم التوسع الرقمي، وفي سنة 2025 تجسد طموحات الجزائر في ان تكون فاعلا رئيسا في الاقتصاد الرقمي العالمي ، و بوابة للابتكار و التكنولوجيا في المنطقة .

ـ ساهم التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر و يتجلى ذلك في تطوير انظمة الدفع الالكتروني ، عمليات الهاتف المحمول ، التجارة الالكترونية ، و اصدار البطاقات المصرفية .

ـ ان للجزائر تحديات رقمية مستقبلية في تحقيق شمول مالي وهي في تطوير البنية التحتية الرقمية و تحسين تنافسية الصناعة المالية ، التثقيف المالي ، وكذلك المعاملات المالية الرقمية تثير مخاوف المتعالين فيجب مقاومة جماعات المصالح المنتفعة من الوضع الحالي .

**ثالثا : الاقتراحات**

من خلال الدراسة التي تم التطرق اليها ، يمكن تقديم بعض الاقتراحات ، وهي :

ـالعمل الجاهد على ترسيخ الثقافة المالية لدى المواطنين من أجل الوصول الى تحقيق نسب كبيرة في مجال الشمول المالي .

ـ زيادة استخدام الهويات الرقمية التي تسهل إنشاء الحسابات المالية.

ـ يجب على الجهات المسؤولة والماليين وضع قوانين وسياسات تدعم التحول الرقمي وتعزز الوصول المالي للجميع، ينبغي أن تكون هذه السياسات قابلة للتكيف ومبتكرة لتتلاءم مع التطورات التكنولوجية السريعة وتعزيز الابتكار والاستثمار.

ـ يجب على الحكومة الجزائرية العمل على زيادة الاستثمارات في توفير عدد أكبر من أجهزة الصراف الآلي ووسائل الدفع الالكترونية في مناطق متنوعة من الوطن.

ـ يجب وضع استراتيجيات وسياسات لضمان امان و حماية البيانات المالية والشخصية للمستخدمين، من الضروري تحسين طرق للتحقق من الهوية واتباع المعايير والممارسات الدولية.

ـ الاستفادة من التجارب الدولية في التحول الرقمي المصرفي.

**رابعا :آفاق الدراسة**

ان الراسة التي قمنا بيها في حدود الاشكالية المطروحة ، فتحت لنا المجال لمناقشة عدة مواضيع كآفاق لدراسة قادم وهي :

ـ فاعلية الشمول المالي الرقمي في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي .

ـ دور البنية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر .

ـ الرقمنة كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الاقتصاد الجزائر .

# قائمة المراجع

**I.الكتب:**

1 .عبدالعزيز السيد ،التحول الرقمي في مؤسسات الاعمال ، نشر في جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2022 .

2. فهد بن عبد العزيز الغفيلي ، الاعلام الرقمي أشكال ووظائف و سبل تفعيله و ملحق به مشاريع و تطبيقات ميدانية ، الطبعة الاول ،دار المجدد للنشر و التوزيع، الرياض ، 2017.

**II . المقالات:**

1. أسماء سفاري ، آسيا بن دابة ، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي _دراسة حالة الجزائر_**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 01 ،المجلد 11،أم البواقي (الجزائر)،2021 .

2 . بن أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية ،**التحول الرقمي في الجزائر الواقع و التحديات _ دراسة حالة_**، المجلة الجزائرية للمالية العامة ،المجلد 15،العدد 01، 2025 .

3 . جمع أمير الطيب محمود، آليات التحول الرقمي وأثره على سلامة البيانات المالية: دراسة حالة المصرف الراجحي السعودي، المجلة الأكاديمية للأبحاث و النشر العلمي العدد56 ،2023 .

4 . حنان بشته ، حميزي وهيبة ، **استخدام الانترنت في التعليم** ، جامعة جيجل ، جامعة قسنطينة2، مجلة البدر، المجلد 10، العدد04، 2018 .

5 . حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 25،العدد 26، جامعة الشلف، الجزائر، ،2021 .

6.خولة مرسي ، هاجر موساوي ، تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين اداء البنوك –دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات – ، مجلة المنهل الاقتصادية ،المجلد 6 ، العدد 1 ، 2023/06/07 .

7 . سمير فخري ، مهند عزيز محمد الشلال ، بناء مؤشر لقياس الاداء المنفرد للمصارف ف مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان للاستثمار و التنمية حالة الدراسة )، مجلة تنمية الرافدين ،العدد 121، كلية الادارة و الاقتصاد _جامعة نوروز_،2019 .

8 . سامية خواثرة، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا و ما بعدها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، جامعة بومرداس،العدد02،المجلد58،الجزائر ،2021.

9. سليم موساوي ، عبد الحفيظ لعور ، **التحول الرقمي للخدمات المالية في القطاع المصرفي الجزائري بين واقع التطبيق و تحديات التطوير** ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الأعمال ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2025 .

10 . شرقي أسماء ، صفيح صادق ،**التحول الرقمي في الجزائر :الواقع و معوقات النجاح** ،الملتقى الوطني الافتراضي الاول "الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين الفرص و التحديات "،جامعة معسكر ، ماي 2022 .

11 . صورية شنبي ، السعيد بن لخضر ،أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد ،04العدد 01 ،2019

12 . طالبي سميرة ، سعد اهلل أمال ، **مداخلة بعنوان: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثامن بتقنية التحضر عن بعد حول :التمويل الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، و التحديات)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة طاهري محمد _بشار _،يوم :24-25 نوفمبر 2021 .

13 . عابد صونية، الرقمنة و الصيرفة الاسلامية :آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، الملتقى الدولي : رقمنه الخدمات المصرفية و تسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال افريقيا ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ،2024 .

14 . محمد بن موسى ،أثر المعرفة و محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017 ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 08،العدد15، 2018.

15 . محمد أحمد الغيري ، حسن عبد الرحمان ، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية _دراسة تحليلية، مجلة العلوم الادارية و المالية ، جامعة المالك خالد، المجلد 04،العدد03، 2020 .

16 . مفيدة الأحسن ،**واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع و تحديات )-دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011-2021**-،مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،المجلد 12،العدد 02ديسمبر 2023 .

17 .نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية و آلية تعزيزه**، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الجزائر03، مجلة البحوث الاقتصادية و المناجمنت ، العدد 02، المجلد02، الجزائر ، 2022.

18 . ياسر عبد طه الشرفا، حنين عجور: **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)** ، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ،المجلد ،6 العدد ،1 فلسطين، 2019.

**III. المداخلات:**

1 . فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015 .
2 . فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول متطلبات تتبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .
3 . معروف محمد شعيب ,دار حايلية سيف الدين ,واقع الشمول المالي و الدول العربية و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه , جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة, جامعة محمد الشريف مساعديه سوق هراس .

4 . شنيني رشيد، واقع و آفاق الاقتصاد الرقمي و الشمول المالي فب الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الادارية للمؤسسات المالية للتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة ،2021 جامعة أحمد دراية (أدرار).

5 . محمد شكرين، **أزمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر** ، جامعة المدية ،2021/01/03 .

**IV. التقارير والنشرات:**

1. تقارير الصادرة عن Global Findex للسنوات المذكورة.
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

2. The global findex database 2021: Financial Inclusion, Digital payments, and resilience in the age of covid-19,
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

3. **The Little Data Book On Financial Inclusion** . World Bank Group.2012 .2015.2018.2022

4. تقارير الامم المتحدة حول الحكومة الالكترونية على الرابط :
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020

5 . الموقع الرسمي ل ". تجمع النقد الآلي :" أطلع عليه بتاريخ 12/4/2024
https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

6. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023 على الربط :

**https://www.bank-of-algeria.dz/ar/**

**V. الأطروحات والمذاكرات:**

1 . بوعبد الله حسان ،**التحول الرقمي و أثره على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي دراسة قياسية للفترة(1990_2020)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، اقتصاد كمي ،قسم علوم اقتصادي ، جامعة الجزائر3 ، سنة 2024_2025.

2 . حنين محمد بدر عجور, **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة –البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017 .

3 . زهير حافظ ،الانظمة الالية و دورها في تنمية الخدمات الارشيفية ،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص علم المكتبات، جامعة قسنطينة ،2008.

4 . عبد النور مسقم، بلال بن عادل ،**أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي _دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA_**، مذكرة تدرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، سم علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2023 .

5 . مروى قاسمي، **دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ،2022.

**VI. المواقع الالكترونية .**

1. عبير القصبي, التحول الرقمي للمنظمات غير الربحية –فرص وتحديات .2018 تاريخ الاطلاع : 03 ،02 ،2025 من www.mozn.ws .

2 .مؤشر المعرفة العالمي المنهجية، متاح على الموقع http://www.knowledge4all.com تم الاطلاع بتاريخ : 27/ 02/ 2025.

3.https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/algerias-quest-for-greater-digitisation-and-financial-inclusion/20240914131401205166.html?utm_source=chatgpt.com

4.https://www.klika.us/klika-builds-one-of-the-first-mobile-banking-solutions-in-algeria/?utm_source=chatgpt.com

5 .openbanking.ng

6. https://grey.co/blog/the-ultimate-digital-bank-account-for-freelancers-in-algeria?utm_source=chatgpt.com.

**VII . الجريدة الرسمية**

1 _الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 ، 9 ربيع الثاني 1439هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2017 ، ص : 54 .

2_ نظام 24/04 مؤرخ في 13 أكتوبر 2024 يتعلق بشروط الخاصة للترخيص بتأسيس و اعتماد و ممارسة نشاط البنك الرقمي ، الجريدة الرسمية عدد 77 مؤرخة في 19 نوفمبر 2024 ، ص : 30.

**ثانيا : المراجع بالأجنبية**

1.Nanda ;kajole ;Kaur ;Mandeep ;"Financial Inclusion and Hunan Developrnent A Crosscountry Evidnce ;Management and Labour Studies ;2016 ;vol 41 ;issue(2)

2.Timothy D. Adams ،Why Financial INCLUSION MATTERS Oct. 22, 2018, p:3 ,available on the site : https://www.center for Financial inclusion.org, consulted the: 15 /02/ 2025

3.Gupte Rajani and authors, computation of Financial inclusion indix for india, international conference on Emerging Economies–prospects and challenges, 2012

4.Asli Demirgue, Knut and Leora Klapper , Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex), The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, 2012

5.Banque D'Algérie , « Brochure sur l'inclusion financière »,P02 ? http :www.bank–of– Alegria. Dz– PDF/inclusion7.pdf, consulté le v18/01/2025

6.SMAH H, **Pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers :cas de l'Algérie.** Revue critique de droit et sciences politiques, Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, numéro2, 2017

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال استعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بكل من التحول الرقمي والشمول المالي، ثم الانتقال إلى دراسة واقع التجربة الجزائرية، والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، يُعد التحول الرقمي في القطاع المصرفي أحد المحركات الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث ساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، خاصة في ظل ارتفاع نسبة غير المتعاملين مع البنوك، لا سيما في المناطق النائية والريفية. فقد مكّنت الخدمات الرقمية مثل الدفع عبر الهاتف النقال، والتطبيقات المصرفية، وأجهزة الدفع الإلكتروني، من تجاوز العقبات التقليدية كالمسافة ، مما سهل فتح الحسابات البنكية، إجراء المعاملات، والحصول على القروض المصغّرة.

كما ساعد هذا التحول في دمج فئات مهمّشة سابقًا مثل صغار التجار، النساء، والشباب، ضمن النظام المالي الرسمي. ورغم هذه الإنجازات، لا تزال تحديات قائمة تتعلق بضعف الثقافة المالية الرقمية، محدودية التغطية التكنولوجية، والحاجة إلى تحديث الإطار التشريعي وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، يمثل التحول الرقمي المصرفي فرصة استراتيجية للجزائر لتحقيق شمول مالي فعّال .

**الكلمات المفتاحية :** التحول الرقمي ، الشمول المالي ، الثقافة المالية الرقمية.

**Abstract:**

**This study aims to analyze the role of digital transformation in promoting financial inclusion in Algeria. It reviews the theoretical concepts associated with both digital transformation and financial inclusion, then examines the Algerian experience and the challenges it faces in this area. Digital transformation in the banking sector is one of the primary drivers of promoting financial inclusion in Algeria, having contributed to expanding the base of beneficiaries of formal financial services, especially given the high percentage of unbanked individuals, particularly in remote and rural areas. Digital services such as mobile payments, banking applications, and electronic payment devices have enabled us to overcome traditional barriers such as distance, facilitating the opening of bank accounts, conducting transactions, and obtaining microloans.**

**This transformation has also helped integrate previously marginalized groups such as small traders, women, and youth into the formal financial system. Despite these achievements, challenges remain related to weak digital financial literacy, limited technological coverage, and the need to update the legislative framework and develop the infrastructure. Nevertheless, digital banking transformation represents a strategic opportunity for Algeria to achieve effective financial inclusion.**

**Keywords: Digital transformation, financial inclusion, digital financial literacy.**